

الجام العوام

عن
علم الكلام

تأليف

حجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي رحمه الله

تجديف الاعتقاد الحق في السلف الصالح ، التقديس ومعناه والايمان ، والتصديق
والاعتراف بالعجز ، والآيات الواردة في توحيد الله جل وعلا ، وصدق
الرسول ﷺ ، والتسليم لأهل المعرفة ، والبراهين النافعة
الجازمة بالأدلة الكلامية في صفاته تعالى وكتبه ورسله واليوم الآخر . الخ

طبعت وروجعت هذه النسخة على جملة نسخ قديمة
وعلى النسخ المطبوعة سنة ١٣٠٩ و ١٣٢٨ فاصبحت
هذه النسخة أصح من كل النسخ الموجودة

عني بنشره

محمد علي عطية الكتبي

سنة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م

يطاب من كل المكاتب الشهيرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تجلى لكافة عبادته بصفاته واسماؤه ، وتاهت عقول الطالبين في
بيداء كبرياته ، وقص أجنحة الافكار دون حمى عزته وتعالى بجلاله عن أن تدرك
الافهام كنه حقيقته واستوفى قلوب أوليائه وخاصته واستغرق أرواحهم حتى احترقوا
بنار محبته وبهتوا في أشراق أنوار عظمتة وخرست ألسنتهم عن الثناء على جمال
حضرتة الا بما أسمعه من أسمائه وصفاته وأنبأهم على لسان رسوله محمد ﷺ خير
خليقته وعلى أفعاله وعترته

(أما بعد) فقد سألتني أرشدك الله عن الاخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع
والجهال من الحشوية الضلال حيث اعتقدوا في الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه
من الصورة واليد والقدم والنزول والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار
وما يجري مجراه مما أخذوه من ظواهر الاخبار وصورها وانهم زعموا أن معتقدهم
فيه معتقد السلف وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف وأن أبين ما يجب على عموم
الخلق أن يعتقدوه في هذه الاخبار وأكشف فيه الغطاء عن الحق وأميز ما يجب
البحث عنه عما يجب الامساك والكف من الخوض فيه فأجبتك إلى طلبتك متقربا
الى الله سبحانه وتعالى باظهار الحق الصريح من غير مdahنة ومراقبة جانب ومحافضة
على تعصب لمذهب ذي فالحق أولى بالمراقبة والصدق والانصاف أولى بالمحافضة
عليه وأسأل الله التسديد والتوفيق وهو باجابة داعيه حقيق وها أنا أرتب الكتاب
على ثلاثة أبواب : **باب** في بيان حقيقة مذهب السلف في هذه الاخبار
وباب في البرهان على أن الحق فيه مذهب السلف وأن من خالفهم فهو مبتدع
وباب في فصول متفرقة نافعة في هذا الفن

(الباب الاول) في شرح اعتقاد السلف في هذه الاخبار اعلم أن الحق الصريح

الذى لامراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف أعنى مذهب الصحابة والتابعين
وها أنا أورد بيانه ويان برهانه

(فأقول) حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا أن كل من بلغه حديث من
هذه الاحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس * ثم * التصديق
ثم * الاعتراف بالعجز * ثم * السكوت * ثم * الامساك * ثم * الكف * ثم * التسليم
لاهل المعرفة .

(أما التقديس) فأعنى به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها
(وأما التصديق) فهو الايمان بما قاله ﷺ وأن ما ذكره حق وهو فيما قاله
صادق وانه حق على الوجه الذى قاله وأراد (وأما الاعتراف بالعجز) فهو ان يقر
بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته وان ذلك ليس من شأنه وحرفته
(وأما السكوت) فان لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ويعلم أن سؤاله عنه بدعة وأنه
فى خوضه فيه مخاطر بذنبه وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر
(وأما الامساك) فان لا يتصرف فى تلك الالفاظ بالتصريف والتبديل بلغة
أخرى والزيادة فيه والتقصان منه والجمع والتفريق بل لا ينطق الا بذلك اللفظ وعلى ذلك
الوجه من اليراد والاعراب والتصريف والصيغة

(وأما الكف) فان يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه
(وأما التسليم لاهله) فان لا يعتقد أن ذلك أن خفى عليه لعجزه فقد خفى
على رسول الله ﷺ أو على الانبياء أو على الصديقين والاولياء فهذه سبع وظائف
اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام لا ينبغى أن يظن بالسلف الخلاف
فى شئ منها فلنشرحها وظيفة وظيفة إن شاء الله تعالى :

(الوظيفة الاولى - التقديس) ومعناه أنه اذا سمع اليد والاصبع وقوله
ﷺ ان الله خمر طينة آدم بيده ، وان قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن *
فينبغى أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين أحدهما هو الوضع الاصلى وهو عضو مركب
من لحم وعظم وعصب واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة
أعنى بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث

هو الا بأن يتنجى عن ذلك المكان - وقد يستعار هذا اللفظ - أعني اليدلغى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلاً كما يقال البلدة فى يد الامير فان ذلك مفهوم وان كان الامر مقطوع اليد مثلاً فعلى العامى وغير العامى أن يتحقق قطعاً ويقينا أن الرسول عليه عليه السلام لم يرد بذلك جسماً هو عضو مركب من لحم ودم وعظم وان ذلك فى حق الله تعالى محال وهو عنه مقدس فان خطر ياله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم فان كل جسم فهو مخلوق وعبادة المخلوق كفر وعبادة الصنم كانت كفراً لانه مخلوق وكان مخلوقاً لانه جسم فمن عبد جسماً فهو كافر باجماع الائمة السلف منهم والخلف سواء كان ذلك الجسم كثيفاً كالجبال الصم الصلاب أو لطيفاً كالهواء والماء وسواء كان مظلماً كالارض أو مشرقاً كالشمس والقمر والكواكب أو مشفاً لالون له كالهواء أو عظيماً كالعرش والكرسى والسماء أو صغيراً كالذرة والهباء أو جامداً كالحجارة أو حيواناً كالانسان فالجسم صنم فان يقدر حسنه وجماله أو عظمه أو صفه أو صلابته ويقاؤه لا يخرج عن كونه صنماً ومن نفى الجسمية عنه وعن يده وأصبغه فقد نفى العضوية واللحم والعصب وقدم الرب جل جلاله عما يوجب الحدوث وليعتقد بعده أنه عبارة عن معنى من المعانى ليس بجسم ولا عرض فى جسم يليق ذلك المعنى بالله تعالى فان كان لا يدرى ذلك المعنى ولا يفهم كنه حقيقته فليس عليه فى ذلك تكليف أصلاً فمعرفة تأويله ومعناه ليس بواجب عليه بل واجب عليه أن لا يخوض فيه كإسأنى * مثال آخر اذا سمع الصورة فى قوله عليه السلام «ان الله خلق آدم على صورته وإنى رأيت ربى فى أحسن صورة»

فيعنى أن يعلم أن الصورة اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة فى أجسام مؤلفة مولدة مرتبة ترتيباً مخصوصاً مثل الآف والعين والنم والحد التى هى أجسام وهى لحوم وعظام وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة فى جسم ولا هو ترتيب فى أجسام كقولك عرف صورته وما يجرى مجراه فليتحقق كل مؤمن أن الصورة فى حق الله تطلق لإرادة المعنى الأول الذى هو جسم لحمى وعظمى مركب من آف وفم وخذ - فان جميع ذلك أجسام وهيآت فى أجسام وخالق الأجسام وهيآت كلها منزّه عن مشابهتها وصفاتها واذا علم هذا يقينا فهو مؤمن فان خطر له

أنه ان لم يرد هذا المعنى فما الذى أرادَه فينبغي أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به بل أمر بأن لا يخوض فيه فانه ليس على قدر طاقته لكن ينبغي أن يعتقد أنه أريد به معنى يليق بجلال الله وعظمته مما ليس بجسم ولا عرض في جسم * مثال آخر اذا قرع سمعه النزول في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ (ينزل الله تعالى في كل ليلة الى السماء الدنيا) فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق اطلاقاً يفترق فيه الى ثلاثة أجسام جسم عال هو مكان لساكنه وجسم سافل كذلك وجسم متقل من السافل الى العالى ومن العالى الى السافل فان كان من أسفل الى علو سمي صعوداً وعروجاً ورقياً وان كان من علو الى أسفل سمي نزولاً وهبوطاً وقد يطلق على معنى آخر ولا يفترق فيه الى تقدير انتقال وحركة في جسم كما قال الله تعالى (وأنزل لكم من السماء ثمانية أزواج) ومارؤى البعير والبقرة نازلاً من السماء بالانتقال بل هي مخلوقة في الأرحام ولا تزالها معنى لا محالة كما قال الشافعى رضى الله عنه دخلت مصر فلم يفهموا كلامي فنزلت ثم نزلت ثم نزلت فلم يرد به انتقال جسدي الى أسفل فتحقق المؤمن قطعاً أن النزول في حق الله تعالى ليس بالمعنى الأول وهو انتقال شخص وجسد من علو الى أسفل فان الشخص والجسد أجسام والرب جل جلاله ليس بجسم فان خطر له أنه ان لم يرد هذا فما الذى أراد فيقال له أنت اذا عجزت عن فهم نزول البعير من السماء فأنت عن فهم نزول الله تعالى أعجز فليس هذا بعشك فادرجى واشتغل بعبادتك أو حرقك واسكت واعلم أنه أريد به معنى من المعاني التي يجوز أن يراد بالنزول في لغة العرب ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته وإن كنت لا تعلم حقيقته وكيفيته مثال آخر اذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالى (وهو القاهر فوق عباده) وفي قوله تعالى (يخافون ربهم من فوقهم) فليعلم أن الفوق اسم مشترك يطلق لعنيين أحدهما نسبة جسم الى جسم بأن يكون أحدهما أعلى والاخر أسفل يعني أن الأعلى من بجانب رأس الأسفل وقد يطلق لفوقية الرتبة وبهذا المعنى يقال الخليفة فوق السلطان والسلطان فوق الوزير وكما يقال العلم فوق العلم والاول يستدعى جسماً ينسب الى جسم

(والثاني) لا يستدعيه فليعتقد المؤمن قطعاً ان الاول غير مراد وانه على الله

تعالى محال فانه من لوازم الاجسام أو لوازم أعراض الاجسام وإذا عرف قبح هذا المحال فلا عليه ان لم يعرف انه لماذا أطلق وماذا أريد قس على ما ذكرناه مالم نذكره

(الوظيفة الثانية — الايمان والتصديق) وهو أنه يعلم قطعاً أن هذه الالفاظ أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته وأن رسول الله ﷺ صادق في وصف الله تعالى به فليؤمن بذلك وليوقن بان ما قاله صدق وما أخبر عنه حق لا ريب فيه وليقل آمناً وصدقاً وان ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله فهو كما وصفه وحق بالمعنى الذى أرادته وعلى الوجه الذى قاله وان كنت لا تقف على حقيقته فان قلت التصديق انما يكون بعد الصور والايمان انما يكون بعد التفهم فهذه الالفاظ اذا لم يفهم العبد معانيها كيف يعتقد صدق قائلها فيها فجوابك ان التصديق بالامور الجملة ليس بمحال وكل عاقل يعلم أنه أريد بهذه الالفاظ معان وان كل اسم فله مسمى اذا نطق به من أراد مخاطبة قوم قصد ذلك المسمى فيمكنه أن يعتقد كونه صادقاً مخبراً عنه على ما هو عليه فهذا معقول على سبيل الاجمال بل يمكن أن يفهم من هذه الالفاظ أمور جملة غير مفصلة ويمكن التصديق كما اذا قال في البيت حيوان أمكن ان صدق دون أن يعرف أنه انسان أو فرس أو غيره بل لو قال فيه شيء أمكن تصديقه وان لم يعرف ما ذلك الشيء فكذلك من سمع الاستواء سلى العرش فهم على الجملة انه أريد بذلك نسبة خاصة الى العرش فيمكنه التصديق قبل أن يعرف ان تلك النسبة هي نسبة الاستقرار عليه أو الاقبال على خلقه أو الاستيلاء عليه بالقهر أو معنى آخر من معاني النسبة أمكن التصديق به وان قلت فأى فائدة في مخاطبة الخلق بما لا يفهمون فجوابك انه قصد بهذا الخطاب تفهيم من هو أهله وهم الاولياء والراسخون في العلم وقد فهموا وليس من شرط من خاطب العقلاء بكلام أن يخاطبهم بما يفهم الصبيان والعوام بالاضافة الى العارفين كالصبيان بالاضافة الى البالغين ولكن على الصبيان أن يسألوا البالغين عما يفهمونه وعلى البالغين أن يجيبوا الصبيان بأن هذا ليس من شأنكم ولستم من أهله فخرضوا في حديث غيره فقد قيل للجاهل فاسألوا أهل الذكر فان كانوا يطبقون فهمه فهمهم

وإلا قالوا لهم وما أوتيتم من العلم إلا قليلا فلا تسألوا عن أشياء إن تبدلتم تسؤلكم ما لكم ولهذا السؤال هذه معان الإيمان بها واجب والكيفية مجهولة أى مجهولة لكم والسؤال عنه بدعة كما قال مالك الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والإيمان به واجب فاذن الإيمان بالجماليات التي ليست مفصلة في الذهن يمكن ولكن تقديسه الذي هو فنى للحال عنه ينبغي أن يكون مفصلا فان المنفى هي الجسمية ولوازمها ونعني بالجسم ههنا الشخص المقدس الطويل العريض العميق الذي يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو الذي يدفع ما يطلب مكانه ان كان قويا ويدفع ويتنجي عن مكانه بقوة دافعه ان كان ضعيفا وانما شرحنا هذا اللفظ مع ظهوره لان العامى ربما لا يفهم المراد به .

(الوظيفة الثالثة — الاعتراف بالعجز) ويجب على كل من لا يقف على كنه هذه المعاني وحقيقتها ولم يعرف تأويلها والمعنى المراد به أن يقر بالعجز فان التصديق واجب وهو عن دركه عاجز فان ادعى المعرفة فقد كذب وهذا معنى قول مالك الكيفية مجهولة يعنى تفصيل المراد به غير معلوم بل الراسخون في العلم والعارفون من الاولياء ان جاوزوا في المعرفة حدود العوام وجالوا في ميدان المعرفة وقطعوا من بوادها آميالا كثيرة فابقى لهم مما لم يبلغوه وهو بين أيهم يد أكثر بل لانسبة لما طوى عنهم الى ما كشف لهم لكثرة المطوى وقلة المكشوف بالإضافة اليه والاضافة الى المطوى المستور

(قال سيد الانبياء صلوات الله عليه لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك) وبالإضافة الى المكشوف (قال صلوات الله عليه أعرفكم بالله أخوفكم لله وأنا أعرفكم بالله) ولاجل كون العجز والقصور ضروريا في آخر الامر بالإضافة الى الى متنى الحال (قال سيد الصديقين العجز عن درك الادراك ادراك) فأؤاتل حقائق هذه المعاني بالإضافة الى عوام الخلق كما رآها بالإضافة الى خواص الخلق فكيف لا يجب عليهم الاعتراف بالعجز

(الوظيفة الرابعة — السكوت عن السؤال) وذلك واجب على العوام لانه بالسؤال محتبر لما لا يطبقه وخائض فيما ليس أهلا فان سأل جاهلا زاده جوابه جهلا

وربما ورطه في الكفر من حيث لا يشعر وإن سأل عارفاً عجز العارف عن تفهيمه بل عجز عن تفهيم ولده مصلحته في خروجه إلى المكتب بل عجز الصانع عن تفهيم التجار دقائق صناعته فإن التجار وإن كان بصيرا بصناعته فهو عاجز عن دقائق الصياغة لأنه إنما يعلم دقائق التجار لاستغراقه العمر في تعلمه وممارسته فكذلك يفهم الصانع الصياغة أيضاً لصرف العمر إلى تعلمه وممارسته وقبل ذلك لا يفهمه فالمشغولون بالدنيا وبالعلوم التي ليست من قبيل معرفة الله عاجزون عن معرفة الأمور الإلهية عجز كافة المعرضين عن الصناعات عن فهمها بل عجز الصبي الرضيع عن الاعتناء بالخبز واللحم لقصور في فطرته لا لعدم الخبز واللحم ولا لأنه قاصر على تغذية الأقرباء لكن طبع الضعفاء قاصر عن التغذية به فمن أطعم الصبي الضعيف اللحم والخبز أو مكّنه من تناوله فقد أهلكه وكذلك العوام إذا طلبوا بالسؤال هذه المعاني يجب زجرهم ومنعهم وضرهم بالدرة كما كان يفعل عمر رضي الله عنه بكل من سأل عن الآيات المتشابهات وما فعله عليه السلام في الإنكار على قوم رآهم خاضوا في مسألة القدر وسألوا عنه فقال عليه السلام (فيها أمرتم وقال إنما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال) أو لفظ هذا معناه كما اشتهر في الخبر ولهذا أقول يحرم على الوعاظ على رؤس المنابر الجواب عن هذه الأسئلة بالخوض في التأويل والتفصيل بل الواجب عليهم الاقتصاد على ما ذكرناه وذكره السلف وهو المبالغة في التقديس ونفي التشبيه وأنه تعالى منزّه عن الجسمية وعوارضها وله المبالغة في هذا بما أراد حتى يقول كل ما خطر ببالكم وهجس في ضميركم وتصور في خاطركم فإله تعالى خالقها وهو منزّه عنها وعن مشابقتها وأن ليس المراد بالاختبار شيئاً من ذلك وأما حقيقة المراد فلسم من أهل معرفتها والسؤال عنها فاشتغلوا بالتقوى فما أمركم الله تعالى به فافعلوه وما نهاكم عنه فانتهوا وهذا قد نهيتهم عنه فلا تسألوا عنه ومهما سمعتم شيئاً من ذلك فاستكثروا وقولوا آمنا وصدقنا وما أوتينا من العلم إلا قليلاً وليس هذا من جملة ما أتيناه

(الوظيفة الخامسة — الأمساك) عن التصرف في ألفاظ واردة ويجب على عموم الخلق الجود على ألفاظ هذه الأخبار والأمساك عن التصرف فيها من ستة أوجه التفسير والتأويل والتصريف والتفريع والجمع والتفريق (الأول) التفسير وأعني

به تبديل اللفظ بلغة أخرى يقوم مقامها في العربية أو معناها بالفارسية أو التركية. بل لا يجوز النطق إلا باللفظ الوارد لأن من الألفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية تطابقها ومنها ما يوجد لها فارسية تطابقها لكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعاني التي جرت عادة للعرب باستعارتها منها ومنها ما يكون مشتركا في العربية ولا يكون في المعجمة كذلك

(أما الأول) مثاله لفظ الاستواء فإنه ليس له في الفارسية لفظ مطابق يؤدي بين الفرس من المعنى الذي يؤديه لفظ الاستواء بين العرب بحيث لا يشتمل على مزيد إيهام اذ فارسيته أن يقال - رأست باسناد - وهذان لفظان (الأول) ينبي عن انتصاب واستقامة فيما يتصور أى ينحني ويعوج (والثاني) ينبي عن سكون وثبات فيما يتصور أن يتحرك ويضطرب واشعاره بهذه المعاني واشارته اليها في العجمة أظهر من أشعار لفظ الاستواء واشارته اليها فاذا تفاوتت في الدلالة والأشعار لم يكن هذا مثل الأول وإنما يجوز تبديل اللفظ بمثله المرادف له الذى لا يخالفه بوجه من الوجوه لا بما يباينه أو يخالفه ولو بأدنى شئ وأدقه وأخفاه

(مثال الثاني) أن الأصبع يستعار في لسان العرب للنعمة يقال لفلان عندي أصبع أى نعمة ومعناها بالفارسية - انكشت - وما جرت عادة العجم بهذه الاستعارة وتوسع العرب في التجوز والاستعارة أكثر من توسع العجم بل لانسبة لتوسع العرب الى جمود العجم فاذا حسن ارادة المعنى المستعار له في العرب وسمح ذلك في العجم نقر القلب عنما سمح ووجه السمع ولم يمل اليه فاذا تفاوتتا لم يكن التفسير تبديلا بالمثل بل بالخلاف ولا يجوز التبديل الا بالمثل

(مثال الثالث) العين فان من فسرهما فانما يفسره بأظهر معانيه فيقول هو جسم وهو مشترك في لغة العرب بين العضو الباصر وبين الماء والذهب والفضة وليس للفظ جسم وهو مشترك هذا الاشتراك وكذلك لفظ الجنب والوجه يقرب منه فلاجل هذا نرى المنع من التبديل والاقتصار على العربية فان قيل هذا التفاوت أن ادعيتموه في جميع الألفاظ فهو غير صحيح اذ لا فرق بين قولك خبز نان وبين قولك لحم وكوشت وان اعترف بان ذلك في البعض فامنع من التبديل عند التفاوت لا عند التماثل

فالجواب أن الحق أن التفاوت في البعض لا في الكل فلعل لفظ اليد ولفظ دست يتساويان في اللغتين وفي الاشتراك والاستعارة وسائر الأمور ولكن إذا اهتم إلى ما يجوز وإلى ما لا يجوز وليس إدراك التمييز بينهما والوقوف على دقائق التفاوت جلياً سهلاً يسيراً على كافة الخلق بل يكثر فيه الأشكال ولا يتميز محل التفاوت عن محل التعادل فنحن بين أن نجسم الباب احتياطاً إذا لاحت حاجة ولا ضرورة إلى التبديل وبين أن نفتح الباب ونقحم عموم الخلق وورطة الخطر فليت شعري أي الأمرين أحزم وأحوط والمنظور فيه ذات الإله وصفاته وما عندى أن أعاقلاً متديناً لا يقربان هذا الأمر مخطر فإن الخطر في الصفات الإلهية يجب اجتنابه كيف وقد أوجب الشرع على الموطوءة العدة لبراءة الرحم وللحذر من خايط الأنساب احتياطاً للحكم الولاية والوراثة وما يترتب على النسب فقالوا مع ذلك تجب العدة على العقيم والآيسة والصغيرة وعند العزل لأن باطن الأرحام إنما يطالع عليه علام الغيوب فانه يعلم ما في الأرحام فلو فتحنا باب النظر إلى التفصيل كنا راكبين من الخطر فإيجاب العدة حيث لا علوق أهون من ركوب هذا الخطر فكما أن إيجاب العدة حكم شرعي فتحریم تبديل العرية حكم شرعي ثبت بالاجتهاد وترجيح طريق الأول ويعلم أن الاحتياط في الخبر عن الله وعن صفاته وعما أرادته بألفاظ القرآن أهم وأولى من الاحتياط في العدة وكل ما احتاط به الفقهاء من هذا القليل : (أما التصريف الثاني — التأويل) وهو بيان معناه بعد إزالة ظاهره وهذا إما أن يقع من العامي نفسه أو من العارف مع العامي أو من العارف مع نفسه بينه وبين ربه فهذه ثلاثة مواضع .

(الأول) تأويل العامي على سبيل الاشتغال بنفسه وهو حرام يشبه خوض البحر المغرق من لا يحسن السباحة ولا شك في تحريم ذلك وبحر معرفة الله أبعد غوراً وأكثر معاطب ومهلك من بحر الماء لأن هلاك هذا البحر لأحياة بعده وهلاك بحر الدنيا لا يزيل إلا الحياة الفانية وذلك يزيل الحياة الآبدية ففتنان بين الخطرين .

(الموضع الثاني) أن يكون ذلك من العالم مع العامي وهو أيضاً ممنوع ومثاله

أن يجر السباح الغواص في البحر مع نفسه عاجزا عن السباحة مضطرب القلب والبدن وذلك حرام لأنه عرضة لخطر الهلاك فإنه لا يقوي على حفظه في لجة البحر وإن قدر على حفظه في القرب من الساحل ولو أمره بالوقوف بقرب الساحل لا يطيعه وإن أمره بالسكون عند النظام الأمواج وأقبال التماسيح وقد فحرت فاهها للالتقام اضطرب قلبه وبدنه ولم يسكن على حسب مراده لقصور طاقته وهذا هو المثل الحق للعالم إذا فتح للعامي باب التأويلات والتصرف في خلاف الظواهر وفي معنى العوام الأديب والنحوى والمحدث والمفسر والفقهاء والمتكلم بل كل عالم سوى المتجردين لتعلم السباحة في بحار المعرفة القاصرين أعمارهم عليه الصارفين وجوههم عن الدنيا والشهوات المعرضين عن المال والجاه والخلق وسائر اللذات المخلصين لله تعالى في العلوم والأعمال العاملين بجميع حدود الشريعة وآدابها في القيام بالطاعات وترك المنكرات المفرغين قلوبهم بالجملة عن غير الله تعالى الله المستحقين للدنيا بل لا تخفى والفردوس الأعلى في جنب محبة الله تعالى فهو له هم أهل النوص في بحر المعرفة وهم مع ذلك كله على خطر عظيم يهلك من العشرة تسعة إلى أن يسعد واحد بالدر المكنون والسر المخزون (أولئك الذين سبقت لهم من الله الحسنى فهم الفائزون وربك اعلم بما تكن صدورهم وما يعلنون)

(الموضع الثالث) تأويل العارف مع نفسه في سر قلبه بينه وبين ربه وهو على ثلاثة أوجه فإن الذي اتقدح في سره أن المراد به من لفظ الاستواء والفوق مثلا إما أن يكون مقطوعا به أو مشكوكا فيه أو مظنونا ظنا غالبا فإن كان قطعيا فليعتقده وإن كان مشكوكا فليجتنبه ولا يحكم على مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ من كلامه باحتمال يعارضه مثله من غير ترجيح بل الواجب على الشاك التوقف وإن كان مظنونا فاعلم أن للظن متعلقين أحدهما أن المعنى الذي اتقدح عنده هل هو جائز في حق الله تعالى أم هو محال والثاني أن يعلم قطعاً جوازه لكن تردد في أنه هل هو مراده أم لا (مثال الأول) تأويل لفظ الفوق بالعلو المعنوى الذي هو المراد بقولنا السلطان فوق الوزير فإنا لا نشك في ثبوت معناه لله تعالى لكننا ربما تردد في أن لفظ الفوق في قوله (يخافون ربهم من فوقهم) هل أريد به العلو المعنوى أم أريد به معنى آخر يليق

بجلال الله تعالى دون العلو بالمكان الذي هو محال على ما ليس بجسم ولا هو صفة في جسم (ومثال الثاني) تأويل لفظ الاستواء على العرش بأنه أراد به النسبة الخاصة التي للعرش ونسبته ان الله تعالى يتصرف في جميع العالم ويدير الأمر من السماء إلى الأرض بواسطة العرش فانه لا يحدث في العالم صورة مالم يحدثه في العرش كما لا يحدث النقاش والكتاب صورة وكلمة على البياض مالم يحدثه في الدماغ بل لا يحدث البناء صورة الابنية مالم يحدث صورتها في الدماغ فبواسطة الدماغ يدير القلب أمر عالمه الذي هو بدنه فربما تردّد في أن اثبات هذه النسبة للعرش الى الله تعالى هل هو جائز إما لوجوبه في نفسه وأولاه أجرى به سنته وعادته وان لم يكن خلافاً محالاً كما أجري عادته في حق قلب الانسان بأن لا يمكنه التدبير إلا بواسطة الدماغ وان كان في قدرة الله تعالى تمكينه منه دون الدماغ لو سبقت به إرادته الأزلية وحقت به الكلمة القديمة التي هي عليه فصار خلافاً متمتعاً بالقصور في ذات القدرة لكن لا استحالة ما يخالف الإرادة القديمة والعلم السابق الأزلي ولذلك قال (ولن تجد لسنة الله تبديلاً) وأنا لا تبدل لوجوبها وأنا وجوبها لصدورها عن إرادة أزلية واجبة ونتيجة الواجب واجبة وتقضيها محال وإن لم يكن محالاً في ذاته ولكنه محال لغيره وهو افضاؤه الى أن ينقلب العلم الأزلي جهلاً وبمنع قنود المشيئة الأزلية فاذا اثبات هذه النسبة لله تعالى مع العرش في تدبير المملكة بواسطة إن كان جائزاً عقلاً فهل واقع وجوداً هذا عما قد يتردد فيه الناظر وربما يظن وجوده هذا مثال الظن في نفس المعنى والأول مثال الظن في كون المعنى مراد باللفظ مع كون المعنى في نفسه صحيحاً جائزاً وبينهما فرقان لكن كل واحد من الظنين إذا أقدم في النفس وحاك في الصدر فلا يدخل تحت الاختيار دفعه عن النفس ولا يمكنه أن لا يظن فان للظن أسباباً ضرورية لا يمكن دفعها (ولا يكلف الله نفساً الا وسعها) لكن عليه وظيفتان إحداها أن لا يدع نفسه تطمئن اليه جزماً من غير شعور بإمكان الغلط فيه ولا ينبغي أن يحكم مع نفسه بموجب ظنه حكماً جازماً (والثانية) أنه إن ذكره لم يطلق القول بان المراد بالاستواء كذا أو المراد بالفوق كذا لأنه حكم بما لا يعلم وقد قال الله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) لكن يقول أنا أظن أنه كذا فيكون صادقاً في خبره عن نفسه وعن ضميره ولا يكون حكماً

على صفة الله ولا على مراده بكلامه بل حكما على نفسه ونبا عن ضميره فان قيل وهل يجوز ذكر هذا الظن مع كافة الخلق والتحدث به كما اشتمل عليه ضميره وكذلك لو كان قاطعا فهل له أن يتحدث به قلنا تحدثه به إنما يكون على أربعة أوجه فاما أن يكون مع نفسه أو مع من هو مثله في الاستبصار أو مع من هو مستعد للاستبصار بذكائه وفطنته وتجرده لطلب معرفة الله تعالى أو مع العاى فان كان قاطعا فله أن يتحدث نفسه به ويحدث من هو مثله في الاستبصار أو من هو متجرد لطلب المعرفة مستعدله خال عن الميل إلى الدنيا والشهوات والتعصب للذاهب وطلب المباهاة بالمعارف والتظاهر بذكرها مع العوام فن اتصف بهذه الصفات فلا بأس بالتحدث معه لأن الفطن المتعش إلى المعرفة للمعرفة لا لغرض آخر يحيك في صدره أشكال الظواهر وربما يلقيه في تأويلات فاسدة لشدة شرهه على القرار عن مقتضى الظواهر ومنع العلم أهله ظلم كبته الى غير أهله وأما العاى فلا ينبغي أن يتحدث به وفي معنى العاى كل من لا يتصف بالصفات المذكورة بل مثاله ما ذكرناه من اطعام الرضيع الاطعمة القوية التي لا يطيقها وأما المظنون فتحدثه مع نفسه اضطرار فان ما ينطوى عليه الذهن من ظن وشك وقطع لازال النفس يتحدث به ولا قدرة على الخلاص منه فلا منع منه ولا شك في منع التحدث به مع العوام بل هو أولى بالمنع من المقطوع أما تحدثه مع من هو في مثل درجته في المعرفة أو مع المستعدله فقيه نظر فيحتمل أن يقال هو جائز ولا يريد على أن يقول أظن كذا وهو صادق ويحتمل المنع لأنه قادر على تركه وهو بذكره متصرف بالظن في صفة الله تعالى أو في مراده من كلامه وفيه خطر وإباحته تعرف بنص أو إجماع أو قياس على منصوص ولم يرد شيء من ذلك بل ورد قوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) فان قيل يدل على الجواز ثلاثة أمور (الاول) الدليل الذي دل على إباحة الصدق وهو صادق فانه ليس يخبر إلا عن ظنه وهو ظان .

(الثاني) أقوال المفسرين في القرآن بالحدس والظن اذ كل ما قالوه غير مسموع من الرسول عليه السلام بل هو مستنبط بالاجتهاد ولذلك كثرت الأقوال وتعارضت .

(الثالث) اجماع التابعين على نقل الاخبار المتشابهة التي نقلها آحاد الصحابة ولم تتواتر وما اشتمل عليه الصحيح الذي نقله العدل على العدل فانهم جوزوا روايته ولا يحصل بقول العدل الا الظن والجواب عن الاول أن المباح صدق لا يخشى منه ضرر وبث هذه الظنون لا يخلو عن ضرر فقد يسمعه من يسكن اليه ويعتقده حزما فيحكم في صفات الله تعالى بغير علم وهو خطر والنفوس نافرة عن اشكال الظواهر فاذا وجد مستروحا من المعنى ولو كان مظنونا سكن اليه واعتقده جزما وربما يكون غاطيا فيكون قد اعتقد في صفات الله تعالى ما هو الباطل أو حكم عليه في كلامه بما لم يرد به (وأما الثاني) وهو أقاويل المفسرين بالظن فلا نسلم ذلك فيما هو من صفات الله تعالى كالاتواء والفرق وغيره بل لعل ذلك في الاحكام الفقهية أو في حكايات أحوال الانبياء والكفار والمواظ والمالا يعظم خطر الخطأ فيه (وأما الثالث) فقد قال قائلون لا يجوز أن يعتمد في هذا الباب إلا ما ورد في القرآن أو تواتر عن الرسول ﷺ تواتر يفيد العلم فأما اخبار الآحاد فلا يقبل فيه ولا تشتغل بتأويله عند من يميل الى التأويل ولا يرواياته عند من يقتصر على الرواية لأن ذلك حكم بالمظنون واعتقاد عليه وما ذكره ليس يبعد لكنه مخالف لظاهر ما درج عليه السلف فانهم قبلوا هذه الاخبار من العدول ورووها وصححوها فالجواب من وجهين .

(أحدهما) أن التابعين كانوا قد عرفوا من أدلة الشرع أنه لا يجوز اتهام العدل بالكذب لا سيما في صفات الله تعالى فاذا روى الصديق رضى الله عنه خبرا وقال سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا فرد روايته تكذيب له ونسبة له الى الوضع أو الى السهو فقبلوه وقالوا قال أبو بكر قال رسول الله ﷺ وقال أنس قال رسول الله عليه السلام وكذا في التابعين فالآن اذا ثبت عندهم بأدلة الشرع أنه لا سبيل الى اتهام العدل التقى من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فمن أين يجب أن لا يتهم ظنون الآحاد وأن ينزل الظن منزلة نقل العدل مع أن بعض الظن اثم فاذا قال الشارع ما أخبركم به العدل فصدقوه وأقبلوه واتقلوه وأظهروه فلا يلزم من هذا أن يقال ما حدثكم به نفوسكم من ظنونكم فأقبلوه وأظهروه وأروا عنه

ظنونكم وضما تتركهم وتفسدكم ما قلته فليس هذا في معنى المخصوص ولهذا نقول ما زواده غير العدل من هذا الجنس ينبغي أن يعرض عنه ولا يروى ويحتاج فيه أكثر مما يحتاج في المواعظ والامثال وما يجري مجراها .

(والجواب الثاني) ان تلك الأخبار روتها الصحابة لانهم سمعوه يقينا فانقلوا لا ما يتقنوه والتابعون قبلوه ورووه وما قالوا قال رسول الله عليه السلام كذا بل قالوا قال فلان قال رسول الله عليه السلام كذا وكانوا صادقين وما أهملوا روايته لاشتغال كل حديث على فوائد سوى اللفظ الموهوم عند العارف معنى حقيقا يفهمه منه ليس ذلك ظنيا في حقه مثاله رواية الصحابي عن رسول الله عليه السلام (قوله ينزل الله تعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول هل من داغ فاستجب له وهل من مستغفر فاغفر له) الحديث فهذا الحديث سيق لنهاية الترغيب في قيام الليل وله تأثير عظيم في تحريك الدواعي للتهجد الذي هو أفضل العبادات فلو ترك هذا الحديث لبطلت هذه الفائدة العظيمة ولا سبيل إلى إهمالها وليس فيه إلا إيهام لفظ النزول عند الصبي والعامي الجارى مجرى الصبي وما أهون على البصير ان يغرس في قلب العامي التنزيه والتفديس عن صورة النزول بان يقول له ان كان نزوله إلى السماء الدنيا ليسمعنا نداء وقوله فما أسمعنا فأى فائدة في نزوله ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك وهو على العرش أو على السماء العليا فهذا القدر يعرف العامي ان ظاهر النزول باطل بل مثاله ان يريد من في المشرق اسماع شخص في المغرب ومناداته فيتقدم إلى المغرب باقدام معدودة وأخذ يناديه وهو يعلم انه لا يسمع فيكون قوله الأقدام عملا باطلا وفعل كفعل المجانين فكيف يستقر مثل هذا في قلب عاقل بل يضطر بهذا القدر كل عامي إلى أن يتيقن بغير صورة النزول وكيف وقد علم استحالة الجسمية عليه واستحالة الانتقال على غير الأجسام واستحالة النزول من غير انتقال فاذا الفائدة في قل هذه الأخبار عظيمة والضرر يسير فاق يساوي هذا حكاية الظنون المنقحة في الانفس فهذه سبل تجاذب طرق الاجتهاد في اباحة ذكر التأويل المظنون أو المنع ولا يبعد ذكر وجه ثالث وهو أن ينظر إلى قرائن حال السائل والمستمع فان علم أنه يتفجع به ذكره وإن علم أنه يتضرر تركه وإن ظن أحد الأمرين فان ظنه كالعلم في اباحة الذكركم

من انسان لاتتحرك داعيته باطنا إلى معرفة هذه المعاني ولا يحيك في نفسه اشكال من
ظواهرها فقد كر التأويل معه مشوش وكَم من انسان يحيك في نفسه أشكال الظاهر
حتى يكاد أن يسوء اعتقاده في الرسول عليه السلام وينكر قوله الموهم فمثل هذا
لنذكر معه الاحتمال المظنون بل مجرد الاحتمال الذي ينبو عنه اللفظ انتفع به
ولابأس بذكره معه فانه دواء لدائه وإن كان داء في غيره ولكن لا ينبغي أن يذكر
على رؤس المناهر لأن ذلك يحرك الدواعي الساكنة من أكثر المستمعين وقد كانوا
عنه غافلين وعن أشكاله منفكين ولما كان زمان السلف الأول زمان سكون
القلب بالغوا في الكف عن التأويل خيفة من تحريك الدواعي وتشويش القلوب فمن
خالقهم في ذلك الزمان فهو الذي حرك الفتنة وألقى هذه الشكوك في القلوب مع الاستغناء
عنه فباء بالاسم أما الآن وقد فشا ذلك في بعض البلاد فالعذر في إظهار شيء من ذلك
رجاء لاماطة الاوهام الباطلة عن القلوب أظهر واللوم عن قائله أقل فان قيل فقد
فرقتم بين التأويل المقطوع والمظنون فيماذا يحصل القطع بصحة التأويل قلنا بأمرين
(أحدهما) أن يكون المعنى مقطوعا بثبوته لله تعالى كفوقية المرتبة

(الثاني) أن لا يكون اللفظ إلا محتملا لأمرين وقد بطل أحدهما وتعين
الثاني مثاله قوله تعالى (وهو القاهر فوق عباده) فانه ان ظهر في وضع اللسان أن
القوى لا يحتمل إلا فوقية المكان أو فوقية الرتبة وقد بطل فوقية المكان لمعرفة
التقديس لم يبق إلا فوقية الرتبة كما يقال السيد فوق العبد والزوج فوق الزوجة
والسلطان فوق الوزير فآله فوق عباده بهذا المعنى وهذا كالمقطوع به في لفظ القوى
وأنه لا يستعمل في لسان العرب إلا في هذين المعنيين أما لفظ الاستواء الى السماء
وعلى العرش ربما لا ينحصر مفهومه في اللفظة هذا الانحصار واذا تردد بين ثلاثة
معان معنيين جائزان على الله تعالى ومعنى واحد هو الباطل فتزيله على أحد المعنيين
الجائزين أن يكون بالظن وبالاختمال المجرد وهذا تمام النظر في الكف
عن التأويل .

(التصرف الثالث) الذي يجب الامساك عنه التصرف ومعناه أنه اذا ورد
قوله تعالى (استوى على العرش) فلا ينبغي أن يقال مستو ويستوى لأن المعنى

يجوز أن يختلف لان دلالة قوله هو مستو على العرش على الاستقرار أظهر من قوله (رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش) الآية بل هو كقوله (خلق لكم ما فى الارض جميعا ثم استوى الى السماء) فان هذا يدل على استواء قد اقتضى من اقبال على خلقه أو على تدبير المملكة بواسطته ففى تغيير التصريف ما يوقع فى تغيير الدلالات والاحتمالات فليجنب التصريف كما يجنب الزيادة فان تحت التصريف الزيادة والنقصان

(التصرف الرابع) : الذي يجب الامساك عنه القياس والتفريع مثل أن يردلفظ اليد فلا يجوز اثبات الساعد والعضد والكف مصيرا الى أن هذا من لوازم اليد واذا ورد الاصبع لم يجوز ذكر الاملّة كما لا يجوز ذكر اللحم والعظم والعصب وان كانت اليد المشهورة لاتنفك عنه وأبعد من هذه الزيادة اثبات الرجل عند ورود اليد واثبات القدم عند ورود العين أو عند ورود الضحك واثبات الأذن والعين عند ورود السمع والبصر وكل ذلك محال وكذب وزيادة وقد يتجاسر بعض الحقى من المشبهة الحشوية فلذلك ذكرناه

(التصرف الخامس) : لا يجمع بين متفرق ولقد بعد عن التوفيق من صنف كتابا فى جمع هذه الاخبار خاصة ورسم فى كل عضو بابا فقال باب فى اثبات الرأس وباب فى اليد الى غير ذلك وسماء كتاب الصفات فان هذه كلمات متفرقة صدرت من رسول الله عليه السلام فى أوقات متفرقة متباعدة اعتمادا على قرائن مختلفة تفهم السامعين معانى صحيحة فاذا ذكرت مجموعة على مثال خلق الانسان صار جمع تلك المتفرقات فى السمع دفعة واحدة قرينة عظيمة فى تأكيد الظاهر وإيهام التشبيه وصار الاشكال فى أن الرسول عليه السلام لم ينطق بما يؤم خلاف الحق أعظم فى النفس وأوقع بل الكلمة الواحدة يتطرق اليها الاحتمال فاذا اتصل بها ثانية وثالثة ورابعة من جنس واحد صار متواليا بضعف الاحتمال بالاضافة الى الجملة ولذلك يحصل من الظن بقول المخبرين وثلاثة ما لا يحصل بقول الواحد بل يحصل من العلم القطعى بخبر التواتر ما لا يحصل بالاتحاد ويحصل من العلم القطعى باجتماع التواتر ما لا يحصل بالاتحاد وكل ذلك نتيجة الاجتماع اذ يتطرق الاحتمال الى قول كل عدل وإلى كل واحدة من

القرائن فاذا اقطع الاحتمال أو ضعف فلذلك لا يجوز جمع المتفرقات

(التصرف السادس) : التفريق بين المجتمعات فكما لا يجمع بين متفرقة فلا يفرق بين مجتمعة فان كل كلمة سابقة على كلمة أو لاحقة لها مؤثرة في تفهيم معناه مطلقاً ومرجحة الاحتمال الضعيف . فيه فاذا فرقت وفصلت سقطت دلالتها مثالةقوله تعالى (وهو القاهر فوق عباده) لا تسلط علي أن يقول القائل هو فوق لأنه اذا ذكر القاهر قبله ظهر دلالة الفوق على الفوقية التي للقاهر مع المقهور وهي فوقية الرتبة ولفظ القاهر يدل عليه بل لا يجوز أن يقول وهو القاهر فوق غيره بل ينبغي أن يقول فوق عباده لان ذكر العبودية في وصفه في الله فوقه يؤكد احتمال فوقية السيادة اذ لا يحسن أن يقال زيد فوق عمر وقبل أن يتبين تفاوتهما في معنى السيادة والعبودية أو غلبة القهر أو نفوذ الامر بالسلطنة أو بالابوة وبالزوجية فهذه الامور يغفل عنها العلماء فضلاً عن العوام فكيف يسלט العوام في مثل ذلك على التصرف بالجمع والتفريق والتأويل والتفسير وأنواع التخيير ولأجل هذه الدقائق بالغ السلف في الجود والاقصار على موارد التوقيف كما ورد على الوجه الذي ورد وبالفظة الذي ورد والحق ما قالوه والصواب ما رأوه فأهم المواضع بالاحتياط ما هو تصرف في ذات الله وصفاته وأحق المواضع بالجام اللسان وتقييد عن الجريان فيما يعظم فيه الخطر وأى خطر أعظم من الكفر

(الوظيفة السادسة) : في الكف بعد الامساك وأعني بالكف كف الباطن عن التفكير في هذه الامور فلذلك واجب عليه كما وجب عليه امساك اللسان عن السؤال والتصرف وهذا أثقل الوظائف وأشدها وهو واجب كما وجب على العاجز الزمن أن لا يخوض غمرة البحار وان كان يتقاضاه طبعه أن يغوص في البحار ويخرج دررها وجواهرها ولكن لا ينبغي أن يغره نفاسة جواهرها مع عجزه عن نيلها بل ينبغي أن ينظر الى عجزه وكثرة معاطبها ومهالكها ويتفكر أنه ان فاته نفائس البحار فما فاته الازيادات وتوسعات في المعيشة وهو مستغن عنها فان غرق أو التقمه تمساح فاته أصل الحياة فان قلت ان لم ينصرف قلب من التفكير والتشوف الى البحث فما طريقه قلت طريقه أن يشغل نفسه بعبادة الله وبالصلاة وقراءة القرآن والذكر

فإن لم يقدر فيعلم آخر لا يناسب هذا الجنس من لغة أو نحو أو خط أو طب أو قبة.
فإن لم يمكنه فجحرة أو صناعة ولو الحراثة والحباكة فإن لم يقدر فقلعبل وهو وكي
ذلك خير له من الخوض في هذا البحر البعيد غوره وعمقه العظيم خطره وضرره بل
لو اشتغل العامى بالمعاصى البدنية ربما كان أسلم له من أن يخوض في البحث عن
معرفة الله تعالى فإن ذلك غاية الفسق وهذا عقابته الشرك (وان الله لا يغفر أن يشركه
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فإن قلت العامى اذا لم تسكن نفسه الى الاعتقادات
الدينية الا بدليل فهل يجوز أن يذكر له الدليل فإن جوزت ذلك فقد رخصت له في
التفكر والنظر وأى فرق بينه وبين غيره (الجواب) انى أجوزله أن يسمع الدليل على
معرفة الخالق ووحدانيته وعلى صدق الرسول وعلى اليوم الآخر ولكن بشرطين
(أحدهما) : أن لا يزدامعه على الأدلة التى فى القرآن (والآخر) أن لا يمارى
فيه الأمراء ظاهرا ولا يتفكر فيه لإفكارا سهلا جليا ولا يمعن فى التفكير ولا
يوغل غاية الايغال فى البحث وأدلة هذه الامور الاربعة ما ذكر فى القرآن أما
الدليل على معرفة الخالق فمثل قوله تعالى (قل من يرزقكم من السماء والأرض
أم من يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
ومن يدبر الأمر فسيقولون الله) وقوله (أفلم ينظروا الى السماء فوقهم كيف بنينا هذا
وزيناها وما لها من فروج والأرض مددناها وألقينا فيها راسا وأنبتنا فيها من كل زوج
بهيج تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنتا
وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد) وكقوله (فلينظر الانسان الى
طعامه أنا صينا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضية
وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا)

(وقوله ألم نجعل الأرض مهادا والجبال أوتادا الى قوله وجنتا ألقافا)
وأمثال ذلك وهو قريب من خمسمائة آية جمعناها فى « كتاب جواهر القرآن » بها يبنى
أن يعرف الخلق جلال الله الخالق وعظمته لا بقول المتكلمين أن الاعراض حادثة
وأن الجواهر لا تخلو عن الاعراض الحادثة فهى حادثة ثم الحادث يفتر الى
محدث فإن تلك التقسيمات والمقدمات وإثباتها بأدلتها الرسمية يشوش قلوب العوام

والدلالات الظاهرة القرية من الافهام على ما في القرآن تنفعهم وتسكن نفوسهم وتقرس في قلوبهم الاعتقادات الجازمة وأما الدليل على الوجدانية فيقتنع فيه بما في القرآن من قوله (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فان اجتماع المدبرين سبب افساد التدبير (وبمثل) قوله (لو كان معه آلهة كما يقولون اذا لا يبتغوا الى خبي العرش سبيلا) وقوله تعالى (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعل بعضهم على بعض)

(وأما صدق) : الرسول فيستدل عليه بقوله تعالى (قل لن اجتمع الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) ويقول (فأتوا بسورة من مثله) وقوله (قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات) وأمثاله (وأما اليوم الآخر) : فيستدل عليه بقوله (قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحياها الذي أنشأها أول مرة) ويقول (أحسب الانس ان يترك سدا ألم يك فطفة من مني بمنى) الى قوله (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) وقوله (يا أيها الناس ان كنتم في ريب من البعث فانا خلقناكم من تراب) الى قوله (فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت ان الذي أحياها لمحي الموتى) وأمثال ذلك كثير في القرآن فلا ينبغي أن يرد عليه فان قيل فهذه الأدلة التي اعتمدها المتكلمون وقرروا وجه دلالتها فما بالهم يمتنعون عن تقرير هذه الأدلة ولا يمتنعون عنها وكل ذلك مدرك بنظر العقل وتأمله فان فتح للعامة باب النظر فليفتح مطلقا أو ليسد عليه طريق النظر رأسا وليكلف التقليد من غير دليل

(والجواب) أن الأدلة تنقسم الى ما يحتاج فيه الى تفكر وتدقيق خارج عن طاقة العامة وقدرته والى ما هو جلي سابق الى الافهام يباين الرأي من أول النظر بما يدركه كافة الناس بسهولة فهذا لا خطر فيه وما يفتر الى التدقيق فليس على حد وسعه فأدلة القرآن مثل الغذاء ينفع به كل انسان وأدلة المتكلمين مثل الدواء ينفع به آحاد الناس ويستضر به الاكثرون بل أدلة القرآن كالسواء الذي ينفع به الصبي الرضيع والرجل القوي وسائر الأدلة كالاطعمة التي ينفع بها الاقوياء مرة ويمرضون بها أخرى ولا ينفع بها الصبيان أصلا ولهذا قلنا أدلة

القرآن أيضا ينبغي أن يصحى إليها اصغاءه الى كلام جلي ولا يمارى فيه إلا مراداً ظاهراً ولا يكلف نفسه تدقيق الفكر وتحقيق النظر فمن الجلي أن من قدر على الابتداء فهو على الاعادة أقدر كما قال (هو الذى يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) وأن التدبير لا يتنظم فى دار واحدة بمديرين فكيف يتنظم فى كل العالم وأن من خلق علم كما قال تعالى (ألا يعلم من خلق) فهذه الأدلة تجري للعوام مجرى الماء الذى جعل الله منه كل شئ حياً وما أخذته المتكلمون وراه ذلك من تنقيح وسؤال وتوجيه أشكال ثم اشتغال بخله فهو بدعة وضرره فى حق أكثر الخلق ظاهر فهو الذى ينبغي أن يتوقى والدليل على تضرر الخلق به المشاهدة والعيان والتجربة وما ناز من الشر منذ نبع المتكلمون وفشت صناعة الكلام مع سلامة العصر الأول من الصحابة عن مثل ذلك ويدل عليه أيضا أن رسول الله ﷺ والصحابة يجمعهم ما سلكوا فى الحاجة مسلك المتكلمون فى تقسياتهم وتدقيقاتهم لالعجز منهم عن ذلك فلو علموا أن ذلك نافع لاطنبوا فيه ولخاضوا فى تحرير الأدلة خوفاً يزيد على خوضهم فى مسائل الفرائض فإن قيل إنما أمسكوا عنه لقلّة الحاجة فإن البدع إنما نبغت بعدهم فعظم حاجة المتأخرين وعلم الكلام راجع الى علم معالجة المرضى بالبدع فلما قلت فى زمانهم أمراض البدع قلت عنايتهم بجميع طرق المعالجة فالجواب من وجهين

(أحدهما) : أنهم فى مسائل الفرائض ما اقتصروا على بيان حكم الوقائع بل وضعوا المسائل وفرضوا فيها ما تنقضى الدهور ولا يقع مثله لأن ذلك بما أمكن وقوعه ففسنوا عليه ورتبوه قبل وقوعه إذا علموا أنه لا ضرر فى الخوض فيه وفى بيان حكم الواقعة قبل وقوعها والعناية بإزالة البدع ونزعها عن النفوس أهم فلم يتخذوا ذلك صناعة لانهم عرفوا ان الاستضرار بالخوض فيه أكثر من الانتفاع ولولا أنهم كانوا قد حذروا من ذلك وضموا تحريم الخوض لخاضوا فيه

(والجواب الثانى) : أنهم كانوا محتاجين الى حاجة اليهود والنصارى فى إثبات نبوة محمد ﷺ والى اثبات البعث مع منكره ثم ما زادوا فى هذه القواعد التى هى أمهات العقائد على أدلة القرآن فمن أقتعه ذلك قبلوه ومن لم يقتنع قتلوه وعدلوا الى السيف

والسنان بعد افشاء أدلة القرآن وما ركبوا ظهور اللجاج في وضع المقاييس العقلية وترتيب المقدمات وتحرير طريق المجادلة وتذليل طرقها ومناهجها كل ذلك لعلهم بأن ذلك حثار الفتن ومنبع التشويش ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقمعه الا السيف والسنان فما بعد بيان الله ييان على أننا ننصف ولا نكر أن حاجة المعالجة تزيد بزيادة المرض وان تطول الزمان وبعد العهد عن عصر النبوة تأثيرا في إثارة الاشكالات وان للعلاج طريقين (أحدهما) : الخوض في البيان والبرهان الى أن يصلح واحد يفسد به اثنان فان صلاحه بالاضافة الى الاكياس وفساده بالاضافة الى البله وما أقل الاكياس وما أكثر البله والعناية بالاكثرين أولى

(والطريق الثاني) : طريق السلف في الكف والسكوت والعدول الى الدرة والوسط والسيف وذلك بما يقنع الاكثرين وان كان لا يقنع الاقلين وآية اقناعه ان من يسترق من الكفار من العبيد والاماء تراه يسلمون تحت ظلال السيوف ثم يستمرون عليه حتى يصير طوعا ما كان في البداية كرها ويصير اعتقادا جزما ما كان في الابتداء مراة وشكا وذلك بمشاهدة أهل الدين والموانسة بهم وسماع كلام الله ورؤية الصالحين وخيرهم وقرائن من هذا الجنس تناسب طباعهم مناسبة أشد من مناسبة الجدل والدليل فاذا كان كل واحد من العلاجين يناسب قوما دون قوم وجب ترجيح الأنفع في الاكثر فالملأصرون للطبيب الاول المؤيد بروح القدس المكاشف من الحضرة الالهية الموحى اليه من الخير البصير بأسرار عباده وبواطنهم أعرف بالإصوب والأصلح قطعا فسلوك سيلهم لا محالة أولى

(الوظيفة السابعة) : التسليم لأهل المعرفة وبيانه انه يجب على العايم أن يعتقد ان ما انطوى عنه من معاني هذه الظواهر وأسرارها ليس منطويا عن رسول الله ﷺ وعن الصديق وعن أكابر الصحابة وعن الأولياء والعلماء الراستخين وانه انما انطوى عنه لعجزه وقصور معرفته فلا ينبغي أن يقيس بنفسه غيره فلا تقاس الملائكة بالجدادين وليس ما يخلوا عنه مخادع العجائز يلزم منه أن يخلو عنه خزان الملوك فقد خلق الناس أشتاتا متفاوتين كمعادن الذهب والفضة وسائر الجواهر فانظر الى تفاوتها وتباعدها بينها صورة ولونا وخاصة ونفاة فكذلك القلوب معادن لسائر جواهر المعارف

فبعضها معدن الثوبة والولاية والعلم ومعرفة الله تعالى وبعضها معدن للشهوات البهيمية والاخلق الشيطانية بل ترى الناس يتفاوتون في الحرف والصناعات فقد يقدر الواحد بخفة يده وحذاقة صناعته على أمور لا يطمع الآخر في بلوغ أوائله فضلا عن غايته ولو اشتغل بتعلمه جميع عمره فكذلك معرفة الله تعالى بل كما ينقسم الناس الى جبان عاجز لا يطبق النظر الى الطعام أمواج البحر وان كان على ساحله والى من يطبق ذلك ولكن لا يمكنه الخوض في أطرافه وان كان قائما في الماء على رجله والى من يطبق ذلك لكن لا يطبق رفع الرجل عن الارض اعتمادا على السباحة والى من يطبق السباحة الى حد قريب من الشط لكن لا يطبق خوض البحر الى لجنته والمواضع المغرقة الخطرة والى من يطبق ذلك لكن لا يطبق الغوص في عمق البحر الى مستقره الذي فيه نقائسه وجواهره فهكذا مثال بحر المعرفة وتفاوت الناس فيه مثله حذو القذة بالقذة من غير فرق

(فان قيل): فالعارفون بكال معرفة الله سبحانه حتى لا ينطوى عنهم شيء قلنا هيئات فقد بينا بالبرهان القطعي في كتاب المقصد الاسنى في معاني أسماء الله الحسنى أنه لا يعرف الله كنه معرفته الا الله وإن الخلائق وإن اتسعت معرفتهم وغرر عليهم فاذا اضيف ذلك إلى علم الله سبحانه فما أتوا من العلم إلا قليلا لكن ينبغي أن يعلم أن الحضرة الالهية محيطة بكل مافي الوجود إذ ليس في الوجود الا الله وأفعاله فالكل من الحضرة الالهية كما أن جميع أبواب الولايات في المعسكر حتى الحراس هم من المعسكر فهم من جملة الحضرة السلطانية وأنت لاتفهم الحضرة الالهية الا بالتمثيل الى الحضرة السلطانية فاعلم ان كل مافي الوجود داخل في الحضرة الالهية ولكن كما أن السلطان له في مملكته قصر خاص وفي فناء قصره ميدان واسع ولذلك الميدان عتبة يجتمع عليها جميع الرعايا ولا يمكنون من مجاوزة العتبة ولا الى طرف الميدان ثم يؤذن لخواص المملكة في مجاوزة العتبة ودخول الميدان والجلوس فيه على تفاوت في القرب والبعد بحسب مناصبهم وربما لم يطرق على القصر الخاص الا الوزير وحده ثم ان الملك يطلع الوزير من أسرار ملكه على ما يريد ويستأثر عته بأمور لا يطلعه عليها فكذلك فانهم من هذا المثال تفاوت

الخلق في القرب والبعد من الحضرة الالهية فالتعبه التي هي آخر الميدان موقف جميع العوام ومردمهم لاسيلا لهم الى مجاوزتها فان جاوز واحداهم استوجوا الزجر والتكيل وأما العارفون قد جاوزوا التعبه وانسرحوا في الميدان ولهم فيه جولان على حدود مختلفه في القرب والبعد وتفاوت ما بينهم كثير وان اشتركوا في مجاوزة التعبه وتقدموا على العوام المفترشين وأما حظيرة القدس في صدر الميدان فهي أعلى من أن يطأها أقدام العارفين وأرفع من أن يمد اليها أبصار الناظرين بل لا يلمح ذلك الجنب الرفيع صغير وكبير إلا غرض من الدهشة والحيرة طرفه فانقلب اليه البصر خاسئا وهو حسير فهذا ما يجب على العامي أن يؤمن به جملة وان لم يحيط به تفصيلا فهذه هي الوظائف السبع الواجبة على عوام الخلق في هذه الاخبار التي سألت عنها وهي حقيقة مذهب السلف وأما الآن فنشغل باقامة الدليل على أن الحق هو مذهب السلف

الباب الثاني في اقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف

وعليه برهان عقلي وسمي أما العقلي فاثان كلي وتفصيلي ، أما البرهان الكلي على أن الحق مذهب السلف فينكشف بتسليم أربعة أصول هي مسئلة عند كل فاعل (الاول) ان أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد بالاضافة الى حسن المعاد هو النبي صلى الله عليه وسلم فان ما ينتفع به في الآخرة أو يضر لاسيلا الى معرفته بالتجربة كما عرف الطبيب اذ لا مجال للعلوم التجريبية الا بما يشاهد على سبيل التكرار ومن الذي رجح من ذلك العالم فادرك بالمشاهدة مانفع وضرواخير عنه ولا يدرك بقياس العقل فان العقول قاصرة عن ذلك والعقلاء باجمعهم معترفون بأن العقل لا يهتدى الي ما بعد الموت ولا يرشد الى وجه ضرر المعاصي ونفع الطاعات لاسيما على سبيل التفصيل والتحديد كما وردت به الشرائع بل أقروا بمحملهم ان ذلك لا يدرك إلا بنور النبوة وهي قوة وراء قوة العقل يدرك بها من أمر الغيب في الماضي والمستقبل أمور لا على طريق التعرف بالاسباب العقلية وهذا مما اتفق عليه الاوائل من الحكماء فضلا عن الاولياء والعلماء الراشخين القاصرين

نظرم على الاقياس من حضرة النبوة المقرين بقصور كل قوة سوى هذه القوة (الاصل الثاني) : أنه صلى الله عليه وسلم أفاض الى الخلق ما أوحى اليه من صلاح العباد في معادهم ومعاشهم وأنه ما كتم شيئاً من الوحي وأخفاه وطواه عن الخلق فانه لم يبعث إلا لذلك ولذلك كان رحمة للعالمين فلم يكن متهما فيه وعرف ذلك علما ضروريا من قرائن أحواله في حرصه على اصلاح الخلق وشغفه بارشادهم الى صلاح معاشهم ومعادهم فترك شيئا مما يقرب الخلق الى الجنة ورضاهم الخالق الا دلهم عليه وأمرهم به وحثهم عليه ولاشياً مما يقربهم الى النار والى سخط الله الا حذرهم منه ونهاهم عنه وذلك في العلم والعمل جميعا

(الاصل الثالث) : ان أعرف الناس بمعاني كلامه وأحرام بالوقوف على كنهه ودرك أسرارهم الذين شاهدوا الوحي والتنزيل وعاصروه وصاحبوه بل لازموه آتاء الليل والنهار متشمرين لفهم معاني كلامه وتلقيه بالقبول للعمل به أولا وللنقل الي من بعدهم ثانيا وللتقرب الى الله سبحانه وتعالى بسماعه وفهمه وحفظه ونشره وهم الذين حثهم رسول الله ﷺ على السماع والفهم والحفظ والاداء فقال « نصر الله امرأ جمع مقالتي فوعاها فادها كما سمعها » الحديث فليت شعري أيتهم رسول الله ﷺ باخفائه وكتمانه عنهم حاشا منصب النبوة عن ذلك أويتهم أولئك الاكابر في فهم كلامه وادراك مقاصده أو يتهمون في اخفائه واسرارهم بعد الفهم أويتهمون في معاندته من حيث العمل ومخالفته على سبيل المكارة مع الاعتراف بتنهيته وتكليفه فهذه أمور لا يتسع لتقديرها عقل عاقل

(الاصل الرابع) : أنهم في طول عصرهم الى آخر أعمارهم مادعوا الخلق الى البحث والتفتيش والتفسير والتأويل والتعرض لمثل هذه الامور بل بالنوا في زجر من خاض فيه وسأل عنه وتكلم به على ما سنجبه عنهم فلو كان ذلك من الدين أو كان من مدارك الاحكام وعلم الدين لا قبلوا عليه ليلا ونهارا ودعوا اليه أولادهم وأهلهم وتشعروا عن ساق الجد في تأسيس أصوله وشرح قوانينه تشعروا أبليخ من تشمرهم في تهديد قواعد الفرائض والمواريث فعلم بالقطع من (٤ - الجام)

هذه الاصول أن الحق ما قالوه والصواب ما رأوه لاسيما وقد أتى عليهم رسول الله ﷺ « وقال خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » وقال ﷺ (ستفترق أمتي نيفا وسبعين فرقة الناجية منهم واحدة قليل من هم ؟ فقال أهل السنة والجماعة قليل وما أهل السنة والجماعة ؟ فقال ما أنا عليه الآن وأصحابي)

(البرهان الثاني) : وهو التفصيلي فنقول ادعينا ان الحق هو مذهب السلف وأن مذهب السلف هو توظيف الوظائف السبع على عوام الخلق في ظواهر الاختبار المتشابهة وقد ذكرنا برهان كل وظيفة معها فهو برهان كونه حقا فمن يخالف ليت شعري أيخالف في قولنا الأول أنه يجب على العاقل التقديس للحق عن التشبيه ومشابهة الأجسام أو في قولنا الثاني أنه يجب عليه التصديق والايمان بما قاله الرسول عليه السلام بالمعنى الذي أراده أو في قولنا الثالث أنه يجب عليه الاعتراف بالعجز عن درك حقيقة تلك المعاني أو في قولنا الرابع أنه يجب عليه السكوت عن السؤال والخوض فيما هو وراء طاقته أو في قولنا الخامس أنه يجب عليه امساك اللسان عن تغيير الظواهر بالزيادة والنقصان والجمع والتفريق أو في قولنا السادس أنه يجب عليه كف القلب عن التذكر فيه والفكر مع عجزه عنه وقد قيل لهم تفكروا في الخلق ولا تمكروا في الخالق أو في قولنا السابع أنه يجب عليه التسليم لأهل المعرفة من الأنبياء والأولياء والعلماء الراشدين فهذه أمور يأتينا برهانها ولا يقدر أحد على جحدها أو انكارها مان كان من أهل التمييز فضلا عن العلماء والعقلاء فهذه هي البراهين العقلية

(النمط الثاني) : البرهان السمعي على ذلك وطريقه أن نقول الدليل على أن الحق مذهب السلف أن تقيضه بدعة والبدعة مذمومة وضلالة والخوض من جهة العوام في التأويل والخوض بهم فيه من جهة العلماء بدعة مذمومة وكان تقيضه وهو الكف عن ذلك سنة محمودة فهنا ثلاثة أصول

(أحدها) : أن البحث والتفتيش والسؤال عن هذه الأمور بدعة

(والثاني) : أن كل بدعة فهي مذمومة

(والثالث) : أن البدعة اذا كانت مذمومة كان تقيضها وهي السنة القديمة محمودة

ولا يمكن النزاع في شيء من هذه الاصول فاذا سلم ذلك يفتح أن الحق مذهب السلف فان قيل فبهم تنكرون على من يمنع كون البدعة مذمومة أو يمنع كون البحث والتفتيش بدعة فينازع في هذين وان لم ينازع في الثالث لظهوره فتقول الدليل على اثبات الاصل الاول من كون البدعة مذمومة اتفاق الامة قاطبة على ذم البدعة وزجر المبتدع وتعير من يعرف بالبدعة وهذا مفهوم على الضرورة من الشرع وذلك غير واقع في محل الظن فقدم رسول الله عليه السلام البدعة علم بالتواتر بمجموع أخبار يفيد العلم القطع بجلتها وان كان الاحتمال يتطرق الى آحادها وذلك كعلمنا بشجاعة علي رضي الله عنه وسخاوة حاتم وحب رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها وما يجري مجراه فانه علم قطعاً بأخبار آحاد بلغت في الكثرة مبلغاً لا يحتمل كذب ناقلها وان لم تكن آحاد تلك الأخبار متواترة وذلك مثل ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال . عليكم بستی وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الامم فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار . وقال ﷺ (اتبعوا ولا تبדعوا وانما هلك من كان قبلکم لما یتبدعوا فی دینهم وترکوا سنن أنبیائهم وقالوا بآرائهم فضلوا وأضلوا . وقال عليه السلام . اذا مات صاحب بدعة فقد فتح على الاسلام فتح . وقال عليه السلام . من مشى الى صاحب بدعة ليوقره فقد أعاد على هدم الاسلام . وقال عليه السلام من أعرض عن صاحب بدعة بغضا له في الله ملائكة الله قلبه آمناً وإيماناً ومن اتهم صاحب بدعة رفع الله له مائة درجة ومن سلم على صاحب بدعة أولقيه بالبشر أو استقبله بما يسره فقد استخف بما أنزل على محمد ﷺ وقال ﷺ (ان الله لا يقبل لصاحب بدعة صوما ولا صلاة ولا زكاة ولا حجا ولا عمرة ولا جهادا ولا صرفا ولا عدلا . ويخرج من الاسلام كما يخرج السهم من الرمية أو كما تخرج الشعرة من العجين) فهذا وأمثاله مما يجاوز حد الحصر أفاد غلبا ضروريا بكون البدعة مذمومة فان قيل سلمنا أن البدعة مذمومة ولكن ما دليل الاصل الثاني وهو ان هذه بدعة فان البدعة عبارة عن كل محدث فلم قال الشافعي رضي الله عنه الجماعة في التراويح بدعة وهي بدعة حسنة وخوض الفقهاء في تفاريع الفقه ومناظرتهم فيها مع ما أبدعوه من

نقض وكسر وفساد وضع وتركيب ونحوه من فتون مجادلة والزام كل ذلك مبدع. لم يؤثر عن الصحابة شيء من ذلك فدل على أن البدعة المذمومة مارفت سنة مأثورة. ولا نسلم أن هذا رافع لسنة ثابتة لكنه محدث ما خاض فيه الأولون أما لا اشتغالهم بما هو أهم منه وأما سلامة القلوب في العصر الأول عن الشكوك والترددات فاستغنوا لذلك وخاض فيه من بعدهم لمسييس الحاجة حيث حدثت الأهواء والبدع إلى إبطالها وإفحام متعتها.

(الجواب): أما ما ذكرتموه من أن البدعة المذمومة مارفت سنة قديمة هو الحق. وهذا بدعة رفعت سنة قديمة إذ كان سنة الصحابة المنع من الخوض فيه وزجر من سأل عنه والمبالغة في تأديبه ومنعه بفتح باب السؤال عن هذه المسائل والخوض بالعوام في غمرة هذه المشكلات على خلاف ما تواتر عنهم وقد صرح ذلك عن الصحابة بتواتر النقل عند التابعين من قلة الآثار وسير السلف حجة لا يتطرق إليها ريب وشك كما تواتر خوضهم في مسائل الفرائض ومشاورتهم في الوقائع الفقهية وحصل العلم به أيضا بأخبار آحاد لا يتطرق الشك إلى مجموعها كما نقل عن عمر رضي الله عنه أنه سأل سائل عن آيتين متشابهتين فعلاه بالبدعة وكما روى أنه سأل سائل عن القرآن أهو مخلوق أم لا؟ فتعجب عمر من قوله فأخذ بيده حتى جاء به إلى على رضي الله عنه فقال يا أبا الحسن استمع ما يقول هذا الرجل قال وما يقول يا أمير المؤمنين؟ قال الرجل سألت عن القرآن أم مخلوق هو أم لا؟ فوجم له عارضى الله عنه وطأطأ رأسه ثم رفع رأسه وقال سيكون لكلام هذا بنأفي آخر الزمان ولو وليت من أمره ما وليت لضربت عنقه وقد روى أحمد بن حنبل هذا الحديث عن أبي هريرة فهذا قول على بحضور عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم ولم يقولوا له ولا أحد ممن بلغه ذلك من الصحابة ولا عرف على رضي الله عنه في نفسه أن هذا سؤال عن مسألة دينية وتعرف لحكم كلام الله تعالى وطالب معرفة لصفة القرآن الذي هو معجزة دالة على صدق الرسول بل هو الدليل المعروف لا أحكام التكليف فلم يستوجب طالب المعرفة هذا التشديد فانظر إلى فراسة على وإشرافه على أن ذلك قرع لباب الفتنة وأن ذلك سيتشتر في آخر الزمان الذي هو موسم الفتنة.

ومطيتها بوعده رسول الله ﷺ وانظر الى تشديده وقوله ولو وليت لضربت عنقه فمثل أولئك السادة الأكابر الذين شاهدوا الوحي والتزيل واطلعوا على أسرار الدين وحقايقه وقد قال ﷺ في أحدها (لولم أبعث لبعث عمر) وقال في الثاني (أنا مدينة العلم وعلى بابها) يزجرون السائل عن مثل هذا السؤال ثم يزعم من بعدهم من المشغوفين بالكلام والمجادلة وعن لو أتق مثل أحد ذهب ما بلغ مسد أحدهم ولا نصيفه ان الحق والصواب قبول هذا السؤال والخوض في الجواب. وفتح هذا الباب ثم يعتمد فيه أنه محق وفي عمر وعلى أنهما مبطلان هيئات ما أبعد عن التحصيل وما أخلى عن الدين من قاس الملائكة بالحدادين ويرجح المجادلين على الأئمة الراشدين والسلف فاذا قد عرف على القطع أن هذه بدعة مخالفة لسنة السلف لا كخوض الفقهاء في التفاريع والتفاصيل فانه ما نقل عنهم زجر عن الخوض فيه بل امعانهم في الخوض وأما ما أبدع من فتون المجادلين فهي بدعة مذمومة عند أهل التحصيل ذكرنا وجه ذمها في كتاب قواعد العقائد من كتب الاحياء وأما مناظراتهم ان ثان القصد منها التعاون على البحث عن مأخذ الشرع ومذكر الاحكام فهي سنة السلف ولقد كانوا يتشاورون ويتناظرون في المسائل الفقهية كما نقل في مسألة الجد وميراث الام مع الزوج والاثب ومسائل سواها نعم ان ابدعوا ألفاظا وعبارات للتنبية على مقاصدهم الصحيحة فلا حرج في العبارات بل هي مباحة لمن يستعيرها ويستعملها وان كان مقصدهم المذموم من النظر لاقحام دون الاعلام والالزام دون الاستعلام فذلك بدعة على خلاف السنة المأثورة

الباب الثالث في فصول متفرقة وأبواب نافعة في هذا الفن

(فصل) : ان قال قائل ما الذي دعا رسول الله ﷺ الى إطلاق هذه الالفاظ الموهمة مع الاستغناء عنها أكان لا يدرى أنه يوم التشبيه ويغلط الخلق ويسوقهم الى اعتقاد الباطل في ذات الله تعالى وصفاته وحاشا منصب النبوة أن يخفى عليه ذلك أو عرف لكن لم يبال بجهل الجاهل وضلالة الضلال وهذا أبعد وأشنع لأنه بعث شارحا لامبهما ملبسا ملتزا وهذا اشكال له وقع في القلوب حتى جر بعض الخلق الى سوء الاعتقاد فيه فقالوا لو كان نبيا لعرف الله ولو عرفه لما وصفه

بما يستحيل عليه في ذاته وصفاته ومالت طائفة أخرى الى اعتقاد الظواهر وقالوا لو لم يكن حقا لما ذكره كذلك مطلقا ولعدل عنها الى غيرها أو قرنبا بما يزيل الابهام عنها فاسيل حل هذا الاشكال العظيم

(الجواب) : ان هذا الاشكال منحل عند أهل البصرة ويانهان هذه الكلمات ما جمعها رسول الله ﷺ دفعة واحدة وما ذكرها وانما جمعها المشبهة وقد بينا ان جمعها من التأثير في الابهام والتليس على الافهام ما ليس لآحادها المفرقة وانما هي كلمات لمج بها في جميع عمره في أوقات متباعدة واذا اقتصر منها على ما في القرآن والاخبار المتواترة رجعت الى كلمات يسيرة معدودة وان أضيفت اليها الاخبار الصحيحة فهي أيضا قليلة وانما كثرت الروايات الشاذة الضعيفة التي لا يجوز التعويل عليها ثم ماتوا من ان صح قلها عن العدول فهي آحاد كلمات وما ذكر ﷺ كلمة منها الامع قرائن واشارات يزول معها الابهام التشبيه وقد أدركها الحاضرون المشاهدون فاذا نقل الالفاظ مجردة عن تلك القرائن ظهر الابهام وأعظم القرائن في زوال الابهام المعرفة السابقة بتقديس الله تعالى عن قبول هذه الظواهر ومن سبقت مغرفته بذلك كانت تلك المعرفة ذخيرة له راسخة في نفسه مقارنة لكل ما يسمع فينمحق معه الابهام انما حقا لا يشك فيه ويعرف هذا بأمثلة

(الاول) : أنه ﷺ سمي الكعبة بيت الله تعالى واطلاق هذا يوم عند الصبيان وعند من تقرب درجتهم منهم أن الكعبة وطنه ومثواه لكن العوام الذين اعتقدوا أنه في السماء وان استقراره على العرش ينمحق في حقهم هذا الابهام على وجه لا يشكون فيه فلو قيل لهم ما الذي دعا رسول الله ﷺ الى اطلاق هذا اللفظ الموهوم الخيل الى السامع أن الكعبة مسكنه لبادروا بآجمعهم وقال هذا انما يوم في حق الصبيان والحقى أما من تكرر على سمعه أن الله مستقر على عرشه فلا يشك عند سماع هذا اللفظ أنه ليس المراد به ان البيت مسكنه ومأواه بل يعلم عن البدئية أن المراد بهذه الاضافة تشريف البيت أو معنى سواء غير ما وضع له لفظ البيت المضاف الى ربه وساكته أليس كان اعتقاده أنه على العرش قرينة لفادته علما قطعيا بأنه ما أريد بكون الكعبة بيته أنه مأواه وأن هذه إنما يوم في حق من لم يسبق الى هذه العقيدة

فكذلك رسول الله ﷺ خاطب بهذه الالفاظ جماعة سبقوا الى علم التقديس وقى التشبيه وأنه منزّه عن الجسمية وعوارضها وكان ذلك قرينة قطعية مزيلة للايهام لا يبقى معه شك وان جاز أن يبقى لبعضهم تردد في تأويله وتعيين المراد به من جملة ما يحتمله اللفظ ويليق بجلال الله تعالى

(المثال الثاني) : اذا جرى لفقّه في كلامه لفظ الصورة بين يدي الصبي أو العايم فقال صورة هذه المسألة كذا وصورة الواقعة كذا ولقد صورت للمسألة صورة في غاية الحسن ربما توهم الصبي أو العايم الذي لا يفهم معنى المسألة أن المسألة شيء له صورة وفي تلك الصورة أنف وفم وعين على ما عرفه واشتهر عنده أما من عرف حقيقة المسألة وأنها عبارة عن علوم مرتبة ترتيباً مخصوصاً فهل يتصور أن يفهم عينا وأقفاً وفا كصورة الاجسام هيئات بل يكفيه معرفته بأن المسألة منزّهة عن الجسمية وعوارضها فكذلك معرفة نفي الجسمية عن الاله وتقدسه عنها تكون قرينة في قلب كل مستمع مفهومة لمعنى الصورة في قوله خلق الله آدم علي صورته ويتعجب العارف بتقدّسه عن الجسمية من يتوهم لله تعالى الصورة الجسمية كما يتعجب ممن يتوهم للمسألة صورة جسمانية

(المثال الثالث) : اذا قال القائل بين يدي الصبي بغداد في يد الخليفة ربما يتوهم أن بغداد بين أصابعه وأنه قد احتوى عليها براحتيه كما يحتوى على حجرة ومدره وكذلك كل عايم لم يفهم المراد بلفظ بغداد أما من علم أن بغداد عبارة عن بلدة كبيرة هل يتصور أن يخطر له ذلك أو يتوهم وهل يتصور أن يعترض على قائله ويقول له لماذا قلت بغداد في يد الخليفة وهذا يوم خلاف الحق ويقضى الى الجهل حتى يعتقد أن بغداد بين أصابعه بل يقال له يا سليم القلب هذا انما يوم الجهل عند من لا يعرف حقيقة بغداد فاما من علمه بالضرورة يعلم أنه ما أريد بهذه اليد العضو المشتمل على الكف والاصابع بل معنى آخر ولا يحتاج في فهمه الى قرينة سوى هذه المعرفة فكذلك جميع الالفاظ الموهمة في الاخبار يكفى في دفع ايهامها قرينة واحدة وهي معرفة الله وأنه ليس بجسم وليس من جنس الاجسام وهذا عما افتتح رسول الله ﷺ بيانه في أول بعثته قبل النطق بهذه الالفاظ

(المثال الرابع) : قال رسول الله ﷺ في نسائه « أطولكن يدا أسرعكن لحاقاني » فكان بعض نسوته يتعرف الطول بالمساحة ووضع اليد على اليد حتى ذكر لمن أنه أراد بذلك المساحة في الجود دون الطول للعضو وكان رسول الله ﷺ ذكر هذه اللفظة مع قرينة أفهم بها ارادة الجود بالتعبير بطول اليد عنه فلما نقل اللفظ مجردا عن قرينته حصل الابهام فهل كان لأحد أن يعترض على رسول الله ﷺ في إطلاقه لفظا جهل بعضهم معناه انما ذلك لانه أطلق اطلاقا مفهما في حق الحاضرين مقرونا مثلا بذكر السخاوة والناقل قد ينقل اللفظ كما سمعه ولا ينقل القرينة أو كان بحيث لا يمكن قلبها أو ظن أنه لا حاجة الى قلبها وان من يسمع يفهمه كما فهمه هو لما سمعه فربما لا يشعران فهمه انما كان بسبب القرينة فلذلك يقتصر على نقل اللفظ فيمثل هذه الاسباب بقيت الالفاظ مجردة عن قرائنها فقصرت عن التفهيم مع ان قرينة معرفة التقديس بمجردا كافية في نفي الابهام وان كانت ربما لا تكفي في تعيين المراد به فهذه النقاط لا بد من التنبه لها

(المثال الخامس) اذا قال القائل بين يدي الصبي ومن يقرب منه درجة عن لم يمارس الاحوال ولا عرف العادات في المجالسات فلان دخل مجمعا وجلس فوق فلان ربما يتوهم السامع الجاهل الغبي أنه جلس على رأسه أو على مكان فوق رأسه ومن عرف العادات وعلم ان ما هو أقرب الى الصدر أعلى في الرتبة وأن الفوق عبارة عن العلو يفهم منه أنه جلس بجانبه لا فوق رأسه لكن جلس أقرب الى الصدر فالاعتراض على من خاطب بهذا الكلام أهل المعرفة بالعادات من حيث أنه يجمله الصبيان أو الأغبياء اعتراض باطل لا أصل له وأمثلة ذلك كثيرة فقد فهمت على القطع بهذه الأمثلة أن هذه الالفاظ الصريحة انقلبت مفهوماتها عن أوضاعها الصريحة بمجرد قرينة ورجعت تلك القرائن الى معارف سابقة ومقتربة فكذلك هذه الظواهر الموهمة انقلبت عن الابهام بسبب تلك القرائن الكثيرة التي بعضها هي المعارف والواحدة منها معرفتهم أنهم لم يؤمروا بعبادة الاصنام وأن من عبد جسما فقد عبد صنما كان الجسم صغيرا أو كبيرا قبيحا أو جميلا سافلا أو عاليا على الأرض أو على العرش وكان نفى الجسميه وفي لوازمها معلوما لكافهم على

القطع باعلام رسول الله ﷺ المبالغة في التنزيه بقوله ليس كمثلته شيء. وسورة الاخلاص وقوله (ولا تجعلوا لله أندادا) وبالفاظ كثيرة لاحصر لها مع قرآن قاطعة لا يمكن حكايتها وعلم ذلك علما لا ريب فيه وكان ذلك كافيا في تعريفهم استحالة يدهى عضو مركب من لحم وعظم وكذا في سائر الظواهر لانها لا تمل إلا على الجسمية وعوارضها لو أطلق على جسم وإذا أطلق على غير الجسم علم ضرورة انه ما أريد به ظاهره بل معنى آخر مما يجوز على الله تعالى ربما يتعين ذلك المخي وربما لا يتعين فهذا مما يزيل الاشكال فان قيل فلم لم يذكرها بألفاظ ناصة عليها بحيث لا يوهم ظاهرها جهلا ولا في حق العاصي والصبي قلنا لا نه انما كلم الناس بلغة العرب وليس في لغة العرب ألفاظ ناصة على تلك المعاني فكيف يكون في اللغة لها نصوص وواضع اللغة لم يفهم تلك المعاني فكيف وضع لها النصوص بل هي معان أدركت بنور النبوة خاصة أو بنور العقل بعد طول البحث وذلك أيضا في بعض تلك الامور لاني كلها قلنا لم يكن لها عبارات موضوعة كان استعارة الالفاظ من موضوعات اللغة ضرورة كل ناطق بتلك اللغة كما انا لانستغنى عن ان يقول صورة هذه المسئلة كذا وهي تخالف صورة المسئلة الاخرى وهي مستعارة من الصورة الجسمانية لكن واضع اللغة لما لم يضع لهيئة المسئلة وخصوص ترتيبها اسما نصا اما لانه لم يفهم المسئلة أو فهم لكن لم تحضره أو حضرته لكن لم يضع لها نصا خاصا اعتمادا على امكان الاستعارة أو لانه علم انه عاجز عن ان يضع لكل معنى لفظا خاصا ناصا لان المعاني غير متناهية العدد والموضوعات بالقطع يجب ان تنتهي فبقى معان لانهاية لها يجب ان يستعار اسمها من الموضع فاكفى بوضع البعض وسائر اللغات أشد قصورا من لغة العرب فهذا وأمثاله من الضرورة يدعو الى الاستعارة لمن يتكلم بلغة قوم اذ لا يمكنه أن يخرج عن لغتهم كيف ونحن نجوز الاستعارة حيث لاضرورة اعتمادا على القرآن فانا لانفرق بين أن يقول القائل جلس زيد فوق عمرو وبين أن يقول جلس أقرب منه الى الصدر وأن بغداد في ولاية الخليفة أو في يده اذا كان الكلام مع العقلاء وليس في الامكان حفظ الالفاظ عن أفهام الصبيان والجهال

فلا اشتغال بالاحتراز عن ذلك ركاكة في الكلام وسخافة في العقل وثقل في اللفظ
فان قيل فلم لم يكشف الغطاء عن المراد باطلاق لفظ الاله ولم يقل انه موجود ليس
بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا متصل ولا منفصل
ولا هو في مكان ولا هو في جهة بل الجهات كلها خالية عنه فهذا هو الحق عند قوم
والافصاح عنه كذلك كما فصحه عنه المتكلمون يمكن ولم يكن في عبارته عليه السلام قصور
ولا في رغبته في كشفه الحق قصور ولا في معرفته قصصنا قلنا من رأى هذا حقيقة
الحق اعتذر بان هذا لو ذكره لضر الناس عن قبوله ولبادروا بالانكار وقالوا هذا
عين المحال ووقعوا في التعطيل ولا خير في المبالغة في تنزيهه ينتج التعطيل في حق الكافة
إلا الاقلين وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وآله داعيا للخلق الى السعادة الآخرة رحمة للعالمين
كيف ينطق بما فيه هلاك الاكثرين بل أمر أن لا يكلم الناس الا على قدر عقولهم
وقال عليه السلام (من حدث الناس بمحدث لا يفهمونه كان فتنة على بعضهم) أو
لفظ هذا معناه فان قيل ان كان في المبالغة في التنزيه خوف التعطيل بالاضافة الى
البعض ففي استعماله الالفاظ المهمة خوف التشبيه بالإضافة الى البعض قلنا بينهما
فرق من وجهين أحدهما أن ذلك يدعو الى التعطيل في حق الاكثرين وهذا يعود
الى التشبيه في حق الاقلين وأهون الضررين أولى بالإحتمال وأعم الضررين أولى
بالاجتناب والثاني ان علاج وهم التشبيه أسهل من علاج التعطيل اذ يكفي ان يقال
مع هذه الظواهر (ليس كمثل شيء) وانه ليس بجسم ولا مثل الاجسام واماثباته
موجود في الاعتقاد على ما ذكرناه من المبالغة في التنزيه شديد جدا بل لا يقبله
واحد من الالف لاسيما الامة الإمية العربية فان قيل فيجز الناس عن الفهم هل
يمهد عذر الانبياء أن يثبتوا في عقائدهم أمورا على خلاف ما هي عليها لثبت في
اعتقادهم أصل الإلهية حتى توهموا عندهم مثلا ان الله مستقر على العرش وانه في
السما وانه فوقهم فوفاة المكان قلنا معاذ الله ان نظن ذلك أو يتوهم بني صادق ان
يصف الله بغير ما هو متصف به وان يلتقى ذلك في اعتقاد الخلق فانما تأثير قصور
الخلق في أن يذكر لهم ما يطبقون فهمه وما لا يفهمونه فكيف عنه فلا يعرفهم بل
يمسك عنهم وانما ينطق به مع من يطيعه ويفهمه ويحسن في ذلك علاج عجز

الحلق وقصورهم ولا ضرورة في تفهيمهم خلاف الحق قصدا لاسيا في صفات الله نعم به ضرورة في استعمال الالفاظ مستعارة وبما يغلط الاغبياء في فهمها وذلك لقصور اللغات وضرورة المحاورات فأما تفهيمهم خلاف الحق قصدا الى التحجيل فجهل سواء فرض فيه مصلحة أو لم تفرض فإن قيل قد جهل أهل التشبيه جهلا يستند الى ألفاظه وعلم أن ألفاظه في الظواهر تقضى الى جهلهم فهمها جاء بلفظ يحمل ملبس فرضى به لم يفرق الحال بين أن يكون مجردا قصده الى التحجيل وبين أن لا يقصد التحجيل معها حصل التحجيل وهو عالم به وراض قلنا لا نسلم ان جهل أهل التشبيه حصل بالافاظ بل بتقصيرهم في كسب معرفة التقديس وتقديمه على الظاهر في الالفاظ ولو حصلوا تلك المعرفة أولا وقدموها لما جهلوا كما أن من حصل علم التقديس لم يحجل عند سماعه صورة المسئلة وانما انواجب عليهم تحصيل هذا العلم ثم مراجعة العلماء اذا شكوا في ذلك ثم كفف النفس عن التأويل والزامها التقديس اذا رسم لهم العلماء فاذا لم يفعلوا جهلوا وعلم الشارع بان الناس في طباعهم الكسبي والتقصير والفضول بالخوض فيما ليس من شأنهم ليس رضا بذلك ولا سعيًا في تحصيل الجهل لكنه رضا بقضاء الله وقدره في قسمته حيث قال (وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين) وقال (ولو شاء ربك لجلل الناس أمة واحدة ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) وما كان لنفس أن تؤمن الا بأذن الله ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم) فهذا هو القهر الالهي في فطرة الخلق ولا قدرة للإنسان في تغيير سنته التي لا تبدل لها

(فصل) : لعلك تقول الكفف عن السؤال والامساك عن الجواب من أين يغني وقد شاع في البلاد هذه الاختلافات، وظهرت التعصبات فكيف سئل الجواب اذا سئل عن هذه المسائل

(قلنا) : الجواب ما قاله مالك رضي الله عنه في الاستواء اذا قال الاستواء معلوم الحديث فيذكر هذا الجواب في كل مسألة سأل عنها العوام لينحسم سبيل الفتنة فانه قيل فاذا سئل عن الفوق واليد والاصبع فبم يجب ؟

(قلنا) : الجواب : أن يقال الحق فيه ما قاله الرسول ﷺ وقاله الله تعالى وقد صدق حيث قال (الرحمن على العرش استوى) فيعلم قطعاً أنه ما أراد الجلوس والاستقرار الذي هو صفة الاجسام ولا تدرى ما الذي أراده ولم تكلف معرفته وصدق حيث قال (وهو القاهر فوق عباده) وفوقه المكان محال فانه كان قبل المكان فهو الآن كما كان وما أراده فلسنا نعرفه وليس علينا ولا عليك أيها السائل حفره فكذلك قول ولا يجوز اثبات اليد والأصبع ومطلقاً بل يجوز النطق بما ينطق به رسول الله ﷺ على الوجه الذي نطق به من غير زيادة وتقصان وجمع وتفریق وتأويل وتفصيل كما سبق فنقول صدق حيث قال (خمر طينة آدم يده) وحيث قال (قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن) فتؤمن بذلك ولا تزيد ولا تنقص وتنتقله كما روى وتقطع بنفى العضو المركب من اللحم والعصب وإذا قيل القرآن قديم أو مخلوق قلنا هو غير مخلوق لقوله ﷺ (القرآن كلام الله غير مخلوق) قلنا قال الحروف قديمة أم لا ؟ قلنا الجواب في هذه المسئلة لم يذكرها الصحابة فالخوض فيها بدعة فلا تسألوا عنها فان ابتلى الانسان بهم في بلدة غلبت فيها الخشوية وكفروا به لا يقول يقدم الحروف فيقول المضطر إلى الجواب ان عنت بالحروف نفس القرآن فالقرآن قديم وان أردت بها غير القرآن وصفات الله تعالى فما سوى الله وصفاته محدث ولا يزيد عليه لأن يفهم العوام حقيقة هذه المسئلة عسر جداً فان قالوا قد قال النبي ﷺ (من قرأ حرفاً من القرآن فله كذا) فثبت الحروف للقرآن وصف القرآن بأنه غير مخلوق فلم منه ان الحروف قديمة قلنا لا تزيد على ما قاله الرسول ﷺ وهو أن القرآن غير مخلوق وهذه مسئلة وان كان للقرآن حروف هي مسئلة أخرى وأما أن الحروف قديمة فهي مسئلة ثالثة وزد عليه فلا تقول به ولا تزيد على ما قاله الرسول ﷺ فان زعموا أنه يلزم من المسئلتين السابقتين هذه المسئلة قلنا هذا قياس وتفریع وقد بينا أن لاسئيل إلى القياس والتفریع بل يجب الاقتصار على ما ورد من غير تفریق وكذلك اذا قالوا عرية القرآن قديمة لأنه قال القرآن قديم وقال (أنزلناه قرآناً عربياً) فالعربي قديم فيقول أما أن القرآن عربي فحق إذ نطق به القرآن وأما أن القرآن قديم فحق إذ نطق به الرسول ﷺ وأما ان عرية

القرآن قديمة فهي مسألة ثالثة لم يرد فيها أنها قديمة فلا يلزم القول بها فلي فصل
الوجه يلجم العوام والخسوية عن التصرف فيه ونزهمهم عن القياس والقول بالواو
بل نزيد في التضييق على هذا وقول اذا قال القرآن كلام الله غير مخلوق فهذا
لا يرخص في أن يقول القرآن قديم مالم يرد لفظ القديم اذ فرق بين غير المخلوق
والقديم اذ يقال كلام فلان غير مخلوق أي غير موضوع وقد يقال المخلوق بمعنى
المخلوق فلفظ غير مخلوق يتطرق اليه هذا ولا يتطرق إلى لفظ القديم فينبغي فرق
ونحن نعتقد قدم القرآن لا بمجرد هذا اللفظ فان هذا اللفظ لا ينبغي أن يحرف ويبدل
ويغير ويصرف بل يلزم أن يعتقد أنه حق بالمعنى الذي اراده وكل من وصف
القرآن بأنه مخلوق من غير نقل نص فيه مقصود فقد أبدع وزاد ومال عن مذهب
السلف وحاد

(فصل) : فان قيل من المسائل المعروفة قولهم ان الايمان قديم فاذا سئلنا عنه
عنه فم يجب قلنا أن ملكنا زمام الأمر واستولينا على السائل منعناه عن هذا الكلام
السخيف الذي لا جدوى له وقلنا أن هذا بدعة وإن كنا مغلوبين في بلادهم فجب
وقول ما الذي أردت بالايان؟ ان أردت شيئاً من معارف الخلق وصفاتهم فجميع
صفات الخلق مخلوقة وان أردت به شيئاً من القرآن أو من صفات الله تعالى فجميع
صفات الله تعالى قديمة وإن أردت ما ليس صفة للخلق ولا صفة الخالق فهو غير
مفهوم ولا متصور وما لا يفهم ولا يتصور ذاته كيف يفهم حكمه في القدم والحدث
والأصل زجر السائل والسكوت عن الجواب هذا صفو مقصود مذهب السلف ولا
عدول عنه الا بضرورة وسيل المضطر ما ذكرنا فان وجدنا ذكياً مستفهما لفهم
الحقائق كشفنا الغطاء عن المسألة وخلصناه عن الاشكال في القرآن وقلنا

(اعلم) : أن كل شيء فله في الوجود أربع مراتب، وجود في الاعيان ، ووجود في
الأذهان ، ووجود في اللسان ، ووجود في البياض المكتوب عليه كالنار مثلاً فان لها
وجود في التور ووجود في الخيال والذهن وأعني بهذا الوجود العلم بنفس
النار وحقيقتها ولها وجود في اللسان وهي الكلمة الدالة عليه أعني لفظ النار
ولها وجود في البياض المكتوب عليه بالرقوم والاحراق صفة خاصة للنار

كالقدم للقرآن ولكلام الله تعالى والمحرق من هذه الجملة الذى فى التور دون
الذى فى الأذهان وفى اللسان وعلى البياض اذ لو كان المحرق فى البياض أو اللسان
لا احترق ولكن لو قيل لنا النار محرقة قلنا نعم فان قيل لنا كلمة النار
لمحرقة قلنا لا فان قيل حروف النار محرقة قلنا لا فان قيل مرقوم هذه الحروف على
البياض محرقة قلنا لا فان قيل المذكور بكلمة النار والمكتوب بكلمة النار محرق قلنا
نعم لأن المذكور والمكتوب بهذه الكلمة مافى التور وما فى التور محرق فنكذلك
القدم وصف كلام الله تعالى كالأحراق وصف النار وما يطلق عليه اسم القرآن
وتجوده على أربع مراتب أولها وهى الأصل وجوده قائما بذات الله تعالى يضاهى
وجود النار فى التور (والله المثل الأعلى) ولكن لا بد من هذه الأمثلة فى تفهيم
العجزة والقدم وصف خاص لهذا الوجود والثانية وجوده العلمى فى أذهاننا عند
التعلم قبل أن نتطرق بلساننا ثم وجوده فى لساننا بتقطيع أصواتنا ثم وجوده فى
الأوراق بالكتبة فإذ أسألتنا عما فى أذهاننا من علم القرآن قبل الطبق به قلنا علمنا صفتنا
وهى مخوفة لكن المعلوم به قديم كما أن علمنا بالنار وثبوت صورتها فى خيالنا غير
محرق لكن المعلوم به محرق وإن سألنا عن صوتنا وحركة لساننا ونطقنا قلنا ذلك
صفة لساننا فلساننا حادث وصفته توجد بعده وما هو بعد الحادث حادث بالقطع
فكن منطوقنا ومذكورنا ومقرونا بهذه الأصوات الحادثة قديم كما أن ذكرنا
حروف النار بلساننا كان المذكور بهذه الحروف محرقا وأصواتنا وتقطيع أصواتنا
غير محرق الا أن يقول قائل حروف النار عبارة عن نفس النار قلنا ان كان كذلك
فحروف النار محرقة وحروف القرآن أن كان عبارة عن نفس المقروء فهى قديمة
وكذلك المخطوط يرقوم النار والمكتوب به محرق لأن المكتوب هو نفس النار
اما لرقم الذى هو صورة النار غير محرق لأن فى الأوراق من غير احراق واحتراق
فهذه أربع درجات فى الوجود تشبه على العوام ولا يمكنهم ادراك تفاصيلها وخاصة
كل واحد منهن فلذلك لا نخوض بهم فيها لا لجهلنا بحقيقة هذه الأمور وكنه
تفاصيلها أن النار من حيث أنها فى التور توصف بأنها محرقة وخامدة ومشتعلة
وأن خيث أنها فى اللسان يوصف بأنه عجمى وتركى وعربى وكثير الحروف وقليلة

وما في التنور لا ينقسم الى العجمي والتركي والعربي وما في اللسان لا يوصف
 بالحدود والاشتعال وإذا كان مكتوبا على البياض يوصف بأنه أحمر وأخضر وأسود
 وأنه بقلم المحقق أو الثلث والرقاع أو قلم النسخ وهو في اللسان لا يمكن أن يوصف
 بذلك واسم النار يطلق على ما في التنور وما في القلب وما في اللسان وما على القرطاس
 لكن بأشترائك الاسم فأطلق على ما في التنور حقيقة وعلى ما في الذهن من العلم لا
 بالحقيقة لكن بمعنى أنه صورة محاكية للنار الحقيقي كما أن ما يرى في المرأة يسمى
 انسانا ونارا لا بالحقيقة ولكن بمعنى أنها صورة محاكية للنار الحقيقي والانسان
 وما في اللسان من الكلمة يسمى باسمه بمعنى ثالث وهو أنه دلالة دالة على ما في
 الذهن وهذا يختلف بالاصطلاحات والأول والثاني لا اختلاف فيهما وما في
 القرطاس يسمى نارا بمعنى رابع وهو أنها تقوم تدل بالاصطلاح على ما في اللسان
 ومهما فهم اشتراك اسم القرآن والنار وكل شيء من هذه الأمور الأربعة فإذا ورد في
 الخبر أن القرآن في قلب لعبد وأنه في المصحف وأنه في لسان القاري وأنه صفة
 ذات الله صدق بالجميع وفهم معنى الجميع ولم يتناقض عند الأذكياء وصدق بالجميع
 مع الاحاطة بحقيقة المراد وهذه أمور جليلة دقيقة لا أجلى منها عند الفطن الذكي
 ولا أدق وأغمض منها عند البليد الغبي فتحق البليد أن يمنع من الخوض فيها ويقال
 له قل الله آية غير مخلوق واسكت ولا تزد عليه ولا تنقص ولا تفتش عنه ولا
 تبحث وأما الذكي فيروح عن غمه هذا الاشكال في لحظة ويوصي بأن لا يتحدث
 الباطني بدسيسة لا يكلفه باليس في طاقته وهكذا جميع موضع الاشكالات في الظواهر
 فيها حقائق جليلة لأرباب البصائر ملتبسة على العميان من العوام فلا ينبغي أن
 يظن بأكابر السلف عجزهم عن معرفة هذه الحقيقة وإن لم يحرروا ألفاظها تحرير
 صنعة ولكنهم عرفوه وعرفوا عجز العوام فسكتوا عنهم وأسكتهم وذلك عين الحق
 والصواب ولا أعني بأكابر السلف الأكابر من حيث الجاه والاشتهار ولكن من حيث
 الغوص على المعاني والاطلاع على الأسرار وعند هذا ربما اقلب الأمر في حق
 العوام واعتقدوا في الاشهر أنه الأكبر وذلك سبب آخر من أسباب الضلال
 (فصل) فان قال قائل العامي إذا منع من البحث والنظر لم يعرف الدليل ومن لم

يعرف الدليل كان جاهلا بالمدلول وقد أمر الله تعالى كافة عباده بمعرفة أى
بالإيمان به والتصديق بوجوده أولا وتقديسه عن سمات الحوادث ومشابهته غيره
ثانيا وبوحدانيته ثالثا وبصفاته من العلم والقدرة وتقوؤ المشيئة وغيرها رابعا هذه
الامور ليست ضرورية فهى اذا مطلوبة وكل علم مطلوب فلا سبيل الى اقتناصه
وتحصيله إلا بشبكة الأدلة والنظر فى الأدلة والتفطن لوجه دلالتها على المطلوب
وكيفية اتانها وذلك لا يتم الا بمعرفة شروط البراهين وكيفية ترتيب المقدمات
واستنتاج النتائج وينجر ذلك شيئا فشيئا الى تمام علم اليحك واستيفاء علم الكلام الى
آخر النظر فى المقولات وكذلك يجب على العالمى أن يصدق الرسول ﷺ فى
كل ما جاء به وصدقه ليس بضرورى بل هو بشر كسائر الخلق فلا بد من دليل يبيزه
عن غيره ممن تحدى بالنبوة كاذبا ولا يمكن ذلك الا بالنظر فى المعجزة ومعرفة
حقيقة المعجزة وشروطها الى آخر النظر فى النبوات وهو لب علم الكلام

(قلنا) : الواجب على الخلق الايمان بهذه الامور والايمان عبارة عن تصديق جازم
لا تردد فيه ولا يشعر صاحبه بإمكان وقوع الخطأ فيه وهذا التصديق الجازم
يحصل على ست مراتب

(الأولى) : وهى قصاها ما يحصل بالبرهان المستقصى المستوفى شروطه المحرر
أصوله ومقدماته درجة درجة وكلمة كلمة حتى لا يبقى مجال احتمال وتمكن التباس
وذلك هو الغاية القصوى وربما يتفق ذلك فى كل عصر لواحد أو اثنين ممن ينتهى الى
تلك الرتبة وقد يخلو العصر عنه ولو كانت النجاة مقصورة على مثل تلك المعرفة
قلعت النجاة وقل الناجون

(الثانية) : أن يحصل بالادلة الوهمية الكلامية المبنية على أمور مسئلة مصدق بها
لاشتمارها بين أكابر العلماء وشناعة انكارها ونفرة النفوس عن ابداء المراء فيها
وهذا الجنس أيضا يفيد فى بعض الامور وفى حق بعض الناس تصديقا جازما بحيث
لا يشعر صاحبه بإمكان خلافه أصلا

(الثالثة) : أن يحصل التصديق بالادلة الخطائية أعنى القدرة التى جرت العادة
باستعمالها فى المحاورات والمخاطبات الجارية فى اعتادات وذلك يفيد فى حق

الاكثرين تصديقا يادى رأى وسابق الفهم إن لم يكن الباطن مشحونا بالتعصب ورسوخ اعتقاد على خلاف مقتضى الدليل ولم يكن المستمع مشغوقا بتكلف الممارسة والتشكك ومتجعجا بتحديق المجادلين في العقائد وأكثر أدلة القرآن من هذا الجنس فمن الدليل الظاهر المفيد للتصديق قولهم لا ينظم تدبير المنزل بمديرين (قلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) فكل قلب باق على القطرة غير مشوش بمارة المجادلين بسبق من هذا الدليل الى فهمه تصديق جازم بوحداية الخالق لكن لو شوشه مجادل وقال لم يبعد أن يكون العالم بين إلهين يتواقضان على التدبير ولا يختلفان فاسماعه هذا القدر يشوش عليه تصديقه ثم ربما يسرسل هذا السؤال ودفعه في حق بعض الافهام القاصرة فيستولى الشك ويتعذر الرفع وكذلك من الجلى أن من قدر على الخلق فهو على الاعادة أقدر وبما قال (قل يحياها الذى أنشأها أول مرة) فهذا لا يسمعه أحد من العوام ذكى أو غبي الا ويبادر الى التصديق ويقول نعم ليست الاعادة بأعسر من الابتداء بل هي أهون ويمكن أن يشوش عليه بسؤال ربما يعسر عليه فهم جوابه والدليل المستوفى والذى يفيد التصديق بعد تمام الاسئلة وجوابها بحيث لا يبقى للسؤال مجال والتصديق يحصل قبل ذلك

(الرابعة) : التصديق لمجرد السماع عن حسن فيه الاعتقاد بسبب كثرة ثناء الخلق عليه فان من حسن اعتقاده في آية وأستاذه أو في رجل من الأفاضل المشهورين قد يخبره عن شيء كموت شخص أو قدوم غائب أو غيره فيسبق اليه اعتقاد جازم وتصديق بما أخبر عنه بحيث لا يبقى لغيره مجال في قلبه ومستنده حسن اعتقاده فيه فالجرب بالصدق والورع والتقوى مثل الصديق رضى الله عنه اذا قال قال رسول الله ﷺ كذا فكم من مصدق به جزما وقابل له قبولاً مطلقاً لاستند لقوله الإحسان اعتقاده فيه فمثله اذا لقن العامى اعتقاداً وقال له اعلم ان خالق العالم واحد وأنه عالم قادر وأنه بعث محمداً ﷺ رسولا بادر الى التصديق ولم يمازجه ريب ولا شك في قوله وكذلك اعتقاد الصبيان في آبائهم ومعلمهم فلا جرم يسمعون الاعتقادات ويصدقون بها ويستمرون عليها من غير حاجة الى دليل وحجة

(الرتبة الخامسة) : التصديق به الذى يسبق اليه القلب عند سماع الشيء مع قرائن أحوال لا تفيد القطع عند المحقق ولكن يلقى فى قلب العوام اعتقادا جازما كما اذا سمع بالتواتر مرض رئيس البلد ثم ارتفع صراخ وعويل من داره ثم يسمع من أحد غلمانه أنه قد مات اعتقد العامى جزما أنه مات وبني عليه تدبيره ولا يخطر بباله أن الغلام ربما قال ذلك عن أرجاف سمعه وأن الصراخ والعويل لعله عن غشبية أو شدة مرض أو سبب آخر لكن هذه خواطر بعيدة لا تخطر للعوام فتطبع فى قلوبهم الاعتقادات الجازمة وكمن اعرابى نظر الى أسارى وجه رسول الله ﷺ والى حسن كلامه ولطف شمائله وأخلاقه فأمن به وصدقه جزما لم يخالجه ريب من غير أن يطالبه بمعجزة يقيمها ويذكر وجه دلائلها

(الرتبة السادسة) : أن يسمع القول فينا سب طبعه وأخلاقه فيبادر الى التصديق بمجرد موافقته لطبعه لا من حسن اعتقاد فى قائله ولا من قرينة تشهد له لكن لمناسبة ما فى طباعه فالخريص على موت عدوه وقتله وعزله يتصدق جميع ذلك بأدنى أرجاف ويستمر على اعتقاده جازما ولو أخبر بذلك فى حق صديقه أو بشيء يخالف شهوته وهواه توقف فيه أو أباه كل الآباء وهذه أضعف التصديقات وأدنى الدرجات لان ما قبله استند الى دليل ما وان كان ضعيفا من قرينة أو حسن اعتقاد فى الخبر أو نوع من ذلك وهى أمارات يظنها العامى أدلة فتعمل فى حقه عمل الأدلة فاذا عرفت مراتب التصديق فاعلم أن مستند ايمان العوام هذه الاسباب وأعلى الدرجات فى حقه أدلة القرآن وما يجرى مجراه بما يحرك القلب الى التصديق ولا ينبغي أن يجاوز بالعامى الى ما وراء أدلة القرآن وما فى معناه من الجليات المسكنة للقلوب المستجرة لها الى الطمأنينة والتصديق وما وراء ذلك ليس على قدر طاقتهم وأكثر الناس آمنوا فى الصبا وكان سبب تصديقهم مجرد التقليد للآباء والمعلمين لحسن ظنهم بهم وكثرة ثنائهم على أنفسهم وثناء غيرهم عليهم وتشديدهم التكبير بين أيديهم على مخالفتهم وحكايات أنواع النكال النازل بمن لا يعتقد اعتقادهم وقولهم أن فلانا اليهودى فى قبره مسخ كلبا وفلان الرافضى انقلب خنزيرا وحكايات منامات وأحوال هذا الجنس تنفرس فى نفوس الصبيان النفرة عنه والميل الى ضده حتى ينزع الشك بالكلية عن قلبه فالتعلم

في الصغر كالنقش في الحجر ثم يقع نشؤه عليه ولا يزال يؤكد ذلك في نفسه فاذا بلغ استمر على اعتقاده الجازم وتصديقه المحكم الذي لا يتخالف فيه ريب ولذلك ترى أولاد النصارى والروافض والمجوس والمسلمين كلهم لا يبلغون الا على عقائد آبائهم واعتقاداتهم في الباطل والحق جازمة لو قطعوا إربا إربا لما رجعوا عنها وهم قط لم يسمعوا عليه دليلا لا حقيقيا ولا رسميا وكذا تري العبيد والأماء يسبون من المشرك ولا يعرفون الاسلام فاذا وقعوا في أسر المسلمين وصحبهم مدقورا أو ميلهم الى الاسلام مالوا معهم واعتقدوا اعتقادهم وتحققوا بأخلاقهم كل ذلك لمجرد التقليد والتشبه بالتابعين والطباع مجبولة على التشبه لاسيا طباع الصيان وأهل الشباب فهذا يعرف أن التصديق الجازم غير موقوف على البحث وتحرير الأدلة (فصل) : لعلك تقول لأنكر حصول التصديق الجازم في قلوب العوام بهذه الاسباب ولكن ليس ذلك من المعرفة في شيء وقد كلف الناس المعرفة الحقيقية دون اعتقاد هو من جنس الجهل الذي لا يتميز فيه الباطل عن الحق فالجواب أن هذا غلط من ذهب اليه بل سعادة الخلق في أن يعتقدوا الشيء على ما هو عليه اعتقادا جازما لتنتش قلوبهم بالصورة الموافقة لحقيقة الحق حتى اذا ماتوا وانكشف لهم الغطاء فشاهدوا الأمور على ما اعتقدوها لم يفتضحوا ولم يحترقوا بنار الحزى والحجلة ولا بنار جهنم ثانيا وصورة الحق اذا انتش بها قلبه فلا نظر الى السبب المفيد له أهو دليل حقيقي أو رسمي أو اقناعي أو قبول بحسن الاعتقاد في قائله أو قبول لمجرد التقليد من غير سبب فليس المطلوب الدليل المفيد بل الفائدة وهي حقيقة الحق على ما هي عليه فمن اعتقد حقيقة الحق في الله وفي صفاته وكتبه ورسله واليوم الآخر على ما هو عليه فهو سعيد وان لم يكن ذلك بدليل محرر كلامي ولم يكف الله عباده الا ذلك وذلك معلوم على القطع بمجملة أخبار متواترة من رسول الله ﷺ في موارد الأعراب عليه وعرضه الايمان عليهم وقبولهم ذلك وانصرفهم الى رعاية الأبل والمواشي من غير تكليفه اياهم التفكير في المعجزة ووجه دلالته والتفكر في حدوث العالم واثبات الصانع وفي أدلة الوجدانية وسائر الصفات بل الاكثر من أخلاف العرب لو كفوا ذلك لم يفهموه ولم يدركوه بعد طول المدة بل كان الواحد منهم

يحلفه ويقول والله أنه أرسلك رسولا فيقول والله أرسلني رسولا وكان يصدقه
بيمينه وينصرف ويقول الآخر إذا قدم عليه ونظر اليه والله ما هذا وجه كذاب
وامثال ذلك مما لا يحصى بل كان يسلم في غزوة واحدة في عصره وعصر أصحابه
آلاف لا يفهم إلا كثرون منهم أدلة الكلام ومن كان يفهم يحتاج إلى أن يترك صناعته
ويختلف إلى معلم مدة مديدة ولم ينقل قط شيء من ذلك فلم علما ضروريا أن الله تعالى
لم يكلف الخلق إلا الإيمان والتصديق الجازم بما قاله كيف حصل التصديق
(نعم) : لا ينكر أن العارف درجة على المقلد ولكن المقلد في الحق مؤمن كما أن
العارف مؤمن فان قلت فبم يميز المقلدين نفسه وبين اليهود المقلد؟ قلنا المقلد لا يعرف
التقليد ولا يعرف أنه مقلد بل يعتقد في نفسه أنه محق عارف ولا يشك في معتقده
ولا يحتاج مع نفسه إلى التميز لقطعه بأن خصمه مبطل وهو محق أو لعله أيضا يستظهر
بقرائن وأدلة ظاهرة وإن كانت غير قوية يرى نفسه مخصوصا بها ويميزا بسببها عن
خصومه فان كان اليهودي يعتقد في نفسه مثل ذلك فلا يشوش ذلك على الحق اعتقاده
كما أن العارف الناظر يزعم أنه يميز نفسه عن اليهودي بالدليل واليهودي المتكلم الناظر
أيضا يزعم أنه يميزه بالدليل ودعواه ذلك لا يشكك الناظر العارف وكذلك المقلد
القاطع ويكفيه في الإيمان أن لا يشككه في اعتقاده معارضة المبطل كلامه بكلامه
فهل رأيت عاميا قط قد اغتم وحزن من حيث يعسر عليه الفرق بين تقليده وتقليد
اليهودي بل لا يخطر ذلك ببال العوام وإن خطر ببالهم وشقوهوا به ضحكوا من
قائله وقالوا هذا الهذيان ؟ وكان بين الحق والباطل مساواة حتى يحتاج إلى فرق فارق
تينا أنه على الباطل وإنى على الحق وأنا متيقن لذلك غير شاك فيه فكيف أطلب
الفرق حيث يكون الفرق معلوما قطعا من غير طلب ؟ فهذه حالة المقلدين الموقنين
وهذا الإشكال لا يقع لليهودي المبطل لقطعه مذهبه مع نفسه فكيف يقع للسلم المقلد الذي
وافق اعتقاده ما هو الحق عند الله تعالى فظهر بهذا على القطع أن اعتقاداتهم جازمة
وأن الشرع لم يكلفهم إلا ذلك (فان قيل) فان فرضنا عاميا مجادلا لجو جاليس يقلد
وليس يفقه أدلة القرآن ولا الآقاويل الجليلة المفرقة السابقة إلى الافهام فاذا تصنع به ؟
(قلنا) : هذا مريض مال طبعه عن صحة الفطرة وسلامة الحلقة الاصلية فينظر

فى شئائه فان وجدنا اللجاج والجدل غالباً على طبعه لم نجادله وطهرنا وجه الأرض
عنه ان كان يجادلنا فى أصل من أصول الايمان وان توسمنا فيه بالفراصة متخائل
الرشد والقبول ان جاوزنا به من الكلام الظاهر الى توفيق فى الأدلة عاجلناه بما
قدرنا عليه من ذلك وداوينا بالجدال المر والبرهان الخلو وبالجملة فنتجهد أن نجادله
بالأحسن كما أمر الله تعالى ورخصتنا فى القدر من المداواة لا تدل على فتح باب الكلام
مع الكافة فان الأدوية تستعمل فى حق المرضى وهم الاقلون وما يعالج به المريض
بحكم الضرورة يجب أن يوفى عنه الصحيح والقطرة الصحيحة الاصلية معدة لقبول
الايمان دون المجادلة وتحرير حقائق الأدلة وليس الضرر فى استعمال الدواء مع
الاصحاء بأقل من الضرر فى اهمال المداواة مع المرضى فليوضع كل شئ بوضعه كما أمر
الله تعالى به نبيه حيث قال (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم
بالتى هى أحسن) والمدعى بالحكمة الى الحق قوم وبالموعظة الحسنة قوم آخرون
وبالمجادلة الحسنة قوم آخرون على ما فصلنا أقسامهم فى كتاب القسطاس المستقيم
فلا نطول بإعادته

(تم والحمد لله أولاً وآخراً)

فهرست

الجام العوام عن علم الكلام للامام العالم العامل والهام
الفاضل الكامل حجة الاسلام محمد بن محمد الغزالي
قدس الله سره العالی ومتعنا بعلیه السامي

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٢ (الباب الأول) في شرح اعتقاد السلف وبيان الوظائف السبعة
- ٣ الوظيفة الأولى التقديس ومعناه
- ٦ الوظيفة الثانية الايمان والتصديق
- ٧ الوظيفة الثالثة الاعتراف بالعجز
- ٧ الوظيفة الرابعة السكوت عن السؤال
- ٨ الوظيفة الخامسة الامساك عن التصرف
- ١٨ الوظيفة السادسة في الكف بعد الامساك
- ١٩ بيان الآيات الواردة في توحيده سبحانه وتعالى
- ٢٠ بيان الآيات الواردة في صدق الرسول عليه السلام
- ٢٢ الوظيفة السابعة التسليم لاهل المعرفة
- ٢٤ (الباب الثاني) في اقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف
- ٢٩ (الباب الثالث) في فصول متفرقة وأبواب نافعة في هذا الفن
- ٤٠ في بيان أن حصول التصديق الجازم على ست مراتب

- ٤٠ الرتبة الاولى أن ما يحصل بالبرهان المستوفى شروطه المحرر أصوله ومقدماته هو الغاية القصوى
- ٤٠ الرتبة الثانية أن يحصل بالأدلة الوهمية الكلامية المبنية على أمور مسلمة بين أكابر العلماء
- ٤٠ الرتبة الثالثة أن يحصل التصديق بالأدلة الخطائية
- ٤١ الرتبة الرابعة التصديق لمجرد السماع من حسن فيه الاعتقاد
- ٤٢ الرتبة الخامسة التصديق الذي يسبق اليه القلب
- ٤٢ الرتبة السادسة أن يسمع القول فيناسب طبعه فيادر الى التصديق. وهذه أضعف التصديقات
- ٤٣ فصل في أن سعادة الخلق في أن يعتقدوا الشيء على ما هو عليه اعتقادا جازما في الله تعالى وصفاته وكتبه ورسله واليوم الآخر وان لم يكن بدليل محرر كلامي ولم يكلف الله عباده إلا ذلك

(تم الفهرست)

Bibliotheca Alexandrina



0457809